Arab Journal of Sciences and Research Publishing
Volume (7), Issue (2): 30 Jun 2021
P: 71 - 96
ISSN: 2518-5780
المجلة العربية للعلوم ونشـر الأبحـاث
المجلد (7)، العدد (2): 30 يونيو 2021 م
ص: 71 - 96

Responses of Al-Zamlkani Died in 651 Hijri in his book " Ghayat Al muhassal fi sharh Al mofassal" to Al-Zamakhshari and Abn-Al Hajeb in the names section: presentation and study

Wadha Ahmad Mossad Al-Wargash
King Abdulaziz University || KSA

Abstract: This research aimed to identify some of Al-Zamlkani's responses and evaluate them according to the experts of linguistics using the descriptive and analytical method. This was achieved with a presentation of a brief translation of Al-Zamlkani; as the research centered on collecting the scholar's responses in his explanation in the nouns' chapters and his genres and grammatical aspects in more than one chapter. This includes a response to an Absolute Had (limit) that needed a restriction, or certain expressions that confuse the scholar; thus, where incorrectly studied. As for his response to Ibn al-Hajib in the chapter related to his personal perspectives presented in this explanation, he opposed him on the one aspect; while defended what Al-Zamakhshari mentioned about some of them in other chapters.

These issues were presented in two topics: The first was Al-Zamlkani's responses to Al-Zamakhshari and Ibn al-Hajib in the nouns' categories; while the second was Al-Zamlkani's responses to al-Zamakhshari and Ibn al-Hajib in the aspects of noun parsing.

The most important results demonstrated by the research were that Al-Zamlkani was seeking to facilitate the language and clarify the grammatical issues; as his responses varied when discussing Al-Zamakhshari; including a response to an Absolute Had that required restriction or expressions that confuse the scholar; thus, where incorrectly studied. Al-Zamlkani also dealt with chapters of certain grammatical aspects; where his responses showed reliance on the logical aspect and philosophical thought at times and on his sheik and teacher Ibn al-Hajib's belief at other times by quoting what was explicitly or implicitly mentioned. The lack of interpretation and clarification in some of Al-Zamakhshari's phrases is a reason for the confusion that does not have a meaning for the scholars, including Al-Zamlkani.

Keywords: Arabic grammar - Al-Zamlkani - Al-Zamakhshari - Ibn al-Hajib - Book (Ghayat Al muhassal fi sharh Al mofassal).

رُدُودُ الزَّمْلَكَاني المُتَوَفَى 651هـ في كِتَابِه "غَاية المُحَصَّلِ في شَرْحِ المُفَصَّل" على الزَّمَخْشري وابن الحاجب في قسم الأسماء: عَرْضٌ ودِرَاسَةٌ

وضحى أحمد مسعد آل ورقش
جامعة الملك عبد العزيز || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدف البحث إلى التعرف على بعض رُدُودِ الزَّمْلَكَاني وموازنتها بما ذكره النَّحْوِيُّون، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وقد كان ذلك بمقدمة وعرض تمهيدي لترجمة موجزة عن الزَّمْلَكاني، وتمحور البحث حول جمع رُدُودَ هذا العالم في شرحه في القسم المختص بالأسماء. وذلك في أصنافه وأوجهه الإعرابية في أكثر من موضع، فشملت ردًّا على حدٍّ مُطْلَقٍ احتيج إلى تقييد، أو عبارات أشكلت

على الشارح فَحُمِلتْ على غير وجه الصواب، أما ردُّه على شيخه ابن الحاجب في هذا القسم فمتعلقة بآرائه المطروحة في هذا الشرح معارضًا له من جهة، مدافعًا عمَّا ذكره الزَّمَخْشري في بعضها من جهة أخرى في بضعِ مواضع.

وقد عرضت هذه القضايا في مبحثين: الأول: رُدُودُ الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشري وابنِ الحَاجِب في أصناف الاسم، والثاني: رُدُودُ الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشري وابنِ الحَاجِب في وجوه إعراب الاسم.

وكانت أهم النتائج التي أثبتها البحث: التعرف على مواضع الخلاف والاتفاق في المسائل النحوية بين الزملكاني والزمخشري وابن الحاجب، وأن الزملكاني كان يسعى للتيسير في اللغة وتوضيح المسائل النحوية، ويظهر من ردود الزملكاني اعتماده على الجانب المنطقي والفكر الفلسفي تارة، وبذهابه مذهب شيخه ابن الحاجب تارة أخرى. وأنَّ الافتقار في بعضِ عبارات الزمخشري إلى التفسير والتوضيح سببٌ في إلباسها دلالة ليست لها عند الشُّراح ومنهم الزَّمْلَكاني. وإحاطة الزملكاني بآراء النحويين، وقدرته على تقديم آرائه المختلفة والتي حظيت بموافقة أو معارضة النحويين.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي – الزملكاني – الزمخشري – ابن الحاجب – كتاب (غَاية المُحَصَّلِ في شَرْحِ المُفَصَّل).

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، العالم بالغيب والشهادة، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد، خير من نطق بالضاد، وخير الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد

فإن اللغة العربية هي لغة القرآن المحفوظة بحفظ الله لها، وهي شغل العلماء والباحثين والقراء، في محاولة فهمها وكشف أسرارها التي لا تنتهي. ولذلك ما تزال جهود اللغويين مستمرة، رغم الواقع الذي نعيشه وابتعاد أهل العربية عن لغتهم في ظل التقدم التكنولوجي والتقني.

وقد جاء هذا البحث في محاولة لإعادة لتجديد صلتنا بالعربية التي هي وسيلتنا للعلم والمعرفة والثقافة، وكلما ازداد تعلقنا بلغتنا كان ذلك في ميزان تطورنا وتحضرنا. ففي الأثر أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مرَّ على قوم يسيئون الرمي، فقرعهم، فقالوا: إنا قوم (متعلِّمين)، فأعرض مغضبًا، وقال: والله لَخَطَؤُكم في لسانكم أشدُّ عليَّ مِن خطئِكم في رمْيكم (ياقوت الحموي، 1993، ص82). فالصواب أن يقولوا: "إنا قوم متعلمون". فهذا المثال دليل على لغتنا هي أسس بناء قوتنا.

إن كتاب (المُفصَّل) للزمخشري من أهمِّ كتب النحو العربي بعد كتاب سيبويه، فقد أولي عناية واهتمام من علماء النحو عامة والشُّراح خاصَّة بشرح عباراته وبسط كُنَهِ مسائله، دون أن يَخْلُ الشرح من موقف الشُّرَّاح بالردِّ والاعتراض والنقد حينًا، والموافقة والدفاع عنه حينًا آخر. وشارحنا الزَّمْلَكَاني من الشُّراح الذين كان لهم نصيب في ذلك بشرحه المختصر (غَاية المُحَصَّلِ في شَرْحِ المُفَصَّل).

وقد تعددت ردود الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشَرِي فيما جاء في هذا القسم المتعلَّق بالاسم في أصنافه وأوجهه الإعرابية في أكثر من موضع فشملت ردًّا على حدٍّ مُطْلَقٍ احتيج إلى تقييد، أو عبارات أشكلت على الشارح فَحُمِلتْ على غير وجه الصواب، أما ردُّه على شيخه ابن الحاجب في هذا القسم فمتعلقة بآرائه المطروحة في هذا الشرح معارضًا له من جهة، مدافعًا عمَّا ذكره الزَّمَخْشري في بعضها من جهة أخرى في بضعِ مواضع.

لذا فقد آثرتُ جمع رُدُودَ هذا العالم في شرحه هذا على صاحب المصنَّف وابن الحاجب في القسم المختص بالأسماء، وبذلك جاء عنوان البحث: رُدُودُ الزَّمْلَكَاني المُتَوفَى 651هـ على الزَّمَخْشري وابنِ الحَاجِبِ في كِتَابِه غايةُ المُحَصَّل فِي شَرْحِ المُفَصَّل في قسم الأسماء (عَرْضٌ ودِرَاسَةٌ).

أسباب اختيار الموضوع:

لقد اختارت الباحث هذا الموضوع لسببين؛ هما:

1. أن هذا البحث يسهم في تمكين الباحثة من البحث النحوي في القضايا المطروحة للنقاش، إذ إن الباحثة ستتعرف خلال هذا البحث على آراء النحاة والموازنة بينهم، وكل ذلك يسهم في تكوين قدرة معرفية لدى الباحثة.
2. أن الباحث اختارت هذا الموضوع لندرته، بحيث لم يسبق أن تطرق إليه أحد بالبحث والدراسة.

مشكلة البحث:

تكمن إشكالية البحث في السؤال الرئيس: ما أهم رُدُود الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشري وابن الحاَجِبِ في كتابه غاية المُحَصَّل في شرح المُفَصَّل (قسم الأسماء)؟ وما ورأي النحويين فيما وقف عليه الشارح مِنْ رُدُود؟.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. التعريف بعالم لغوي مغمور لم يحظ باهتمام الباحثين وهو الزملكاني.
2. رصد الردود النحوية التي قام بها الزملكاني على الزمخشري وابن الحاجب.
3. ذكر مذهبه النحوي ومنهجه الخاص.
4. إطلاع الباحثين على جهوده وردوده النحوية.
5. إثراء المكتبة العربية اللغوية ببحث متفرد يختص بالمسائل النحوية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من كونه يكشف عن عالم لغوي، لم ينل حظًّا وافرًا في استعراض قيمته ومكانته، ودوره في علوم العربية، ولم تأخذ آراؤه ومسائله النحوية حقها في الحث والدراسة، وكما أن هذا البحث يكشف عن حلقة مهمة في مسائل الأسماء. إذ إن الدراسات والأبحاث حول هذا القضايا النحوية قليلة، ولقد كشف البحث عن جهود تفرد بها الزملكاني عن غيره، كما أشار إلى منهجه في الحكم، وموازنته بآراء غيره من النحويين في القضايا المطروحة للنقاش.

منهج البحث.

اتَّبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي النقدي الذي يتناسب وطبيعة الموضوع، وطبيعة التعامل حول رُدُودِ الشارح على الزَّمَخْشري وابن الحاجب.

واقتضى البحث، مقدمة فـ تمهيد بترجمة موجزة عن الزَّمْلكاني وكتابه (غاية المُحصَّل في شرح المُفصَّل)، فمبحثين، المبحث الأول: رُدُودُ الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشري وابنِ الحَاجِب في أصناف الاسم، والمبحث الثاني: رُدُودُ الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشري وابنِ الحَاجِب في وجوه إعراب الاسم، وخاتمة تتضمن أبرز النتائج، فقائمة تضم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

الدراسات السابقة:

لم تجد الباحثة – على حد علمها - دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع.

التمهيد:

الزَّمْلَكاني هو عبد الواحد عبد الكريم بن خلف الأنصاري كمال الدين أبو المكارم بن خطيب زملكا، لُقِّب بالزَّمْلَكاني وابن زَمْلَكا1 (البغدادي، 2002، ص655). وهو من العلماء الذين أولوا اهتمامًا بالعلوم البلاغية وخاصة علمي البيان والمعاني، تأثُّراً ببلاغة عبد القاهر الجرجاني وبكتابه دلائل الإعجاز (الزملكاني، 1989، ص35). وهو من الشخصيات المغمورة التي لم تنل حظًّا وافرًا في استعراض قيمته ومكانته العلمية، ودوره في علوم العربية، أو الحديث عن شيوخه الذين تأثر بهم، أو تلامذته الذين اقتفوا أثره وساروا على دربه، ماعدا شيخه ابن الحاجب الذي ذكره ي مواضع من كتبه قائلاً: "والأجود ما قاله شيخي أبو عمر بن الحاجب.." (الزملكاني، 2002، ص939). فجاء ذكر شيخه في البحث هنا؛ لأنه لا يمكن استعراض حياته دون ذكره، فلا يمكن عزل ثمرة الاتصال بهذه الشخصية، ولا يمكن إلغاء أثرها في فكر تلميذه، محاكيًا مجاريًا له في أسلوبه ومنهجه، وشرحه للمفصل خير شاهد. وقد اتفقت كتب التراجم على تاريخ وفاته في (651هـ).

أمَّا كتابه غاية المُحَصَّل في شرح المُفصَّل، فهو الشرح المختصر لكتابه المُفْضِل- المفقود أغلبه ما عدا جزء يسير منه-، وقد اتَّسم بالإيجاز والاختصار. قسَّمه الشارح تقسيم الزمخشري لمُفصَّلِه أربعة أقسام: فصل في معنى الكلمة والكلام، فقسم الأسماء، فالأفعال، فالحروف، فالمشترك. يبدأ الشارح بذكر جزء من نص الزمخشري في المفصل، ثم يعقبه بالشرح الموجز مع التعرَّض لتفسير معاني الكلمات، وأقوال بعض العلماء فيها، وتناول ما يمكن تناوله من آراء.

المبحث الأول: (رُدُودُ الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشري وابنِ الحَاجِب في أصناف الاسم)

المسألة الأولى: (القول في حدِّ اسم الجنس)

قال الزّمَخْشري: "وهو ما عُلِّقَ على شيء، وعلى كلِّ ما أشبهه" (الزمخشري، 2004، ص33). **فردَّ الزَّمْلَكاني** بأنَّ هذا منقوضٌ بجميع المعارف غير العلم؛ إذ المُعَرَّف باللام يصلح لكل معهود، واسم الإشارة لكل مشار إليه، و (أنت) لكل مخاطب، فثبت أنَّ كل واحد منها عُلِّق على شيء، وعلى كل ما أشبهه في المعنى الذي وُضِعَ اللفظ بإزائه. **والأجود** أنْ يُقال: "ما عُلِّق على شيء لا بعينه" (الزملكاني، 2002، ص23). فكان الردُّ في تحرير حد اسم الجنس عند الزمخشري لِعِلَّةِ الإطلاق في عبارة الحدِّ، دون التقييد بلفظة (لا بعينه) فقول الزمخشري في هذا الحدِّ كما يرى الشارح جامعٌ غير مانع، والحدُّ يجب أن يكون جامعًا مانعًا، مستغرقًا المحدود ومحيطًا به، جامعًا له ومانعًا لغيره [2] (البطليوسي، د.ت، ص60). ومن الذين ردُّوا على هذا الحدِّ غير الزَّمْلَكاني الذي تبنَّى نقد ابن الحاجب وعاود التصريح به، بعض شُرَّاح المُفَصَّل كتخطئة مظهر الدين الزيداني له بعد استعراضه لأنواع الاسم في هذا الحيّز، قائلاً: "والثالث ما يكون متناولًا للمُسمَّى ولكل ما أشبهه وبقي على تناوله وهو أسماء الأجناس، فإذا عرفتَ هذا فاعرف أنَّ قول المصنَّف غير صواب؛ لاندراج المعارف غير العلم فيه" (الزيداني، 2009، ص51).

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه الشارح من ردّ فيه نظرٌ أيضًا؛ لأنَّ الزمخشري كان حريصًا في انتخاب ألفاظ هذا الحدِّ، ففي قوله: (ما عُلِّق على شيءٍ....) كلمة (شيءٍ) تُقال للمجهول، وللشيء النكرة، بينما اسم الإشارة يعلَّق على المشار إليه فهو معروف، والمُعرَّف بأل يُعَلَّق على شيءٍ معهود فهو معروف، والضمائر ك (أنتَ) تعلَّق على مخاطب فهو

(1) الزَّمْلَكاني: بفتح الزاي المعجمة وسكون الميم وفتح اللام والكاف، وهي قرية بغوطة دمشق.

(2) هذا ما جرى عليه النحويون في بعض شروطهم للحدِّ بناء على ما اصطلح عليه المُتَكَلِّمون.

معروف، بينما اسم الجنس معلَّق على شيءٍ نكره غير معروف، ثم إنَّ من المعاني التي يخرج إليها التنكير كما في (شيء) لبيان النوع والجنس، وبهذا فالردُّ في غير موضعه، فلا يمكن أن تكون لفظة (شيءٍ) هنا شاملة المعرفة والنكرة.

المسألة الثانية: (في نوع "أل" الداخلة على الصفة والمصدر..)

قال الزَّمَخْشَرِي: "وبعض الأعلام يدخله لام التعريف، وذلك على نوعين: لازم وغير لازم، وغير اللازم في نحو: الحارث والعبَّاس والمظفَّر والفضل والعلاء، وما كان صفةً في أصله أو مصدره" (الزمخشري، 2004، ص37).

جاء ردُّ الزَّمْلَكَاني على عبارة (وغير اللازم في نحو: الحارث..) في الحديث عن الأعلام المنقولة عن الأصل مما يقبل (أل) وهذا في الإشارة إلى النوع الثالث من أنواع (أل) وهي للمح الأصل، بقوله: "وغير اللازم في نحو: الحارث والفضل والعلاء مصدري فَضُلَ يفْضُل وعلا يعلو، وليست اللام في هذا النوع للتعريف، ولذلك حذف التنوين في: (هذا عمرو بن العلاء) وفائدتها الإيذان بأنَّ مسمى هذا الاسم في معنى هذا الاسم؛ ليعطي معناها حال جعلها صفات مؤدية بأصالتها؛ ومما يؤذن بأن اللام ليست للتعريف أنَّ هذا النوع معرفة مع حذفها، وعلم مع وجودها" (الزملكاني، 2002، ص61). وما ذكره الزَّمْلَكَاني من بيان ذكره ابن يعيش قبله (ابن يعيش، 2001، ص131).

وقد عدَّ بعض العلماء المتأخرين هذه اللام لام لمح الأصل، كما هي عند الزَّمْلَكاني، لا لام تعريف إلا أنهم اختلفوا في عدِّها زائدة غير لازمة مجوِّزة للمح الأصل أو لام لمح الأصل فحسب، فابن مالك يراها زائدة غير لازمة للمح الأصل لا للتعريف، والاسم العلم هنا حين اتصاله أو انفصاله عنها سِيَّان عنده (ابن مالك، 1967، ص16)، بينما خالف ابن عقيل ابن مالك في عدِّه (أل) لا مُعَرِّفة ولا زائدة غير لازمة بل هي للمح الأصل فقط، وهذا قسم قائم بذاته عنده، فهي ليست زائدة لأنها أفادت معنى لا يستفاد إلا بذكرها، فابن عقيل يرى أنَّه إذا لمح الأصل أتى بـ أل وإن لم يلمح لم يؤت بها (ابن عقيل، 1980، ص185). وقد اختار بعض المتأخرين أن تكون (أل) هنا زائدة مجوِّزة للمح الأصل المنقول عنه، أي مثلما ذكر ابن مالك، لكن يضاف لما ذكر أنَّ لذكرها فائدة لا يمكن تجاهلها [3] (الموزوعي، د.ت، ص94).

في هذه المسألة، فإن رأي الباحثة أنها لازم زائدة، والأسماء معروفة لا تحتاج لها، فاللام هنا للمح الأصل فهي زائدة غير لازمة، فكانت الأعلام في الأصل مصدرًا أو صفة وسُمِّيَ بها شخص، فليست بحاجة اللام للتعريف، بعكس اللام في النَّجم لازمة ولا يمكن حذفها إذا أريد بالنجوم المسماة بالثريَّا. فلا يمكن عدُّ (أل) في هذه الأعلام المُسمَّاه هنا والمُقيَّدة بالسماع للتعريف، كما جاءت في عبارة الزمخشري وإنْ جعلها غير لازمة، بل هي لام تختلف عن لام التعريف، فالأسماء معرفة سواء بها أو بدونها، فهي بمنزلة عمرو ومحمد. ثم إن لهذه اللام فائدة في حالة الرغبة بالإشارة إلى معنى العلم من باب التفاؤل أو التشاؤم أو المدح جيء بها.

المسألة الثالثة: (القول في حَدِّ المُعْرَب)

قال الزَّمَخْشَرِي: "والاسمُ المُعْرَبُ ما اخْتُلِف آخره باختلاف العوامل لفظًا، أو بحركةٍ، أو بحرف، أو محلًّا" (الزمخشري، 2004، ص41).

(3) هذا العالم ولد بقرية موزع في اليمن، وإليها يُنسب، لم تذكر التراجم تاريخ ولادته، إلا أنها أشادت بنشأته وترعرعه في بيت علم وصلاح، درس على أيدي علماء في عصره، كان بارعًا في فن الأصول والفقه والعربية والتفسير، من مؤلفاته: تيسير البيان في أحكام القرآن، ومصابيح المغاني في حروف المعاني توفي سنة 825هـ.

كان ردُّ الزَّمْلَكاني بأنَّ هذا الحد فيه إشكالات ومآخذ ربَّما لا يثبت أكثرها عند النظر والتمحيص، فمن هذه الإشكالات (الزملكاني، 2002، ص ص 81، 82):

الأول قوله: (أنه حدّ الشيء بما يتوقف فهمه عليه؛ لأنه إنما يخالف أواخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معربا). فردُّ الشارح فيه وجهًا؛ لأنه حدّ المعرب ولم يبين الإعراب، وهذا الردُّ متداخل مع الردِّ التاسع في الحقيقة القائل فيه: إنَّ المعرب مشتق من الإعراب، والمشتق منه أسبق وجودا، فكان ينبغي أن يكون أسبق بيانا، ولكن يمكن أن يجيب الزمخشري بأن معرفة الفرع (المعرب) تدل على معرفة الأصل (الإعراب) وإذا عُرِف الاسم المعرب فقد عرف الإعراب، وإذا عُرف الإعراب فقد عُرف المُعَرب والنتيجة واحدة، ولا مشاحة في الاصطلاح.

والثاني في قول الشارح: (ينقضه بالفعل)، وهذا غير وارد؛ لأنه قال قبل الحد: الاسم المعرب، فقد بيَّن المحدود وأنه الاسم، فلا علاقة للفعل في الحَدِّ وإن اشترك في بعض الصفات؛ لأنَّه حين صرح بالمحدود فإنه يريد به تِبيان نوع من أنواعه وهو المعرب، فخرج الاسم المبني.

وأما الثالث: قوله: (ينقضه بـ هذان واللذان) فلا يُعترض به عليه؛ لأن النحويين أنفسهم اختلفوا في (هذان واللذان) هل هما مثنيان حقيقة أم لا؟ (ابن يعيش، 2001م، ص ص 354، 375) ونتيجة لذلك اختلفوا في إعرابهما وبنائهما، والأكثرون على أنهما معربان، وهو ظاهر قول سيبويه (سيبويه، 1988، ص411). فكونه جعلها أسماء متمكنة دليل على أنه يراها معربة، لأنَّ التمكُّن هو الإعراب. وعلى هذا فالزمخشري ربما يرى أنَّهما داخلان في المعرب فلا يُعترَض عليه بهما.

وأمَّا الردُّ الرابع وهو قوله: (أنه يخرج عنه الكلمة التي لم يدخل عليها سوى عامل واحد كالظروف والمصادر اللازم نصبها). فالجواب عليه أن هذه الظروف أو المصادر كان الأصل أن يدخل عليها عوامل مختلفة ترفعها أو تنصبها أو تخفضها حسب ما يقتضيه السياق، ولكنها لزمت حالة واحدة بعامل واحد، ومع ذلك ظلّت معربة؛ لأنهم نظروا إلى أصلها وهو قبولها للعوامل المختلفة.

وأما الخامس وهو قوله: («أو» للإبهام فلا تصلح في الحد)، وهذا صحيح لو كانت (أو) للإبهام هنا، ولكنها في الحقيقة إنما هي للتنويع أو التقسيم وليس في الأمر إبهام.

وأما السادس وهو قوله: (بحركة أو بحرف مستغنى عنه)، فهذا رأي الزَّمْلَكَاني وليس واجبا، فالزمخشري أراد في الحد استقصاء أنواع المعرب، وأنه يكون تارة بالحركة وهو الأصل، ولذلك بدأ فيه، وتارة يكون بالحرف وهو الفرع وهو ما بينه بعد ذلك، كالأسماء الستة والمثنى وجمع التصحيح (الخوارزمي، د.ت، ص204/1).

وقال في السابع: (أنَّ المعرب إنما يختلف بالعوامل لا باختلافها). وهذا فيه نظر؛ لأنَّ الزمخشري استخدم إضافة الصفة إلى الموصوف، وأصل الكلام: ما اختلف آخره بالعوامل المختلفة، فأضاف مصدر الصفة (المختلفة) إلى الموصوف (العوامل) وهو جائز عند بعض النحويين كما قالوا: أخلاق ثيابٍ وجردُ قطيفةٍ، والكوفيون أجازوا ذلك (الاستراباذي، 1996، ص922).

وأما قول الشارح: (أنَّه حدّ المعرب بثمرة معرفته، إذ الغرض من معرفة حقيقة المعرب أن يُخالف بين أواخره، وهو كما لو حدّ الفاعل بأنه المرفوع بفعله). فهذا رأي الزَّمْلَكَاني والزَّمَخشري غير ملزَم به؛ إذ يمكن للَّزمَخْشري أن يقول إنَّ التعريف والثمرة لا ينفكان عن بعض، فالثمرة مستفادة من الحد، والمحدود تأتي ثمرته من ماهيته، ثم إنَّ قوله كما لو حدَّ الفاعل بأنَّه المرفوع بفعله اعتراض بما لا اعتراض فيه؛ لأنَّ حد الفاعل بأنه المرفوع بفعله حدٌّ صحيح ولا إشكال فيه، لأنَّه حدٌّ نحوي وليس حدًّا منطقيا، كما قال ابن مالك في تعريف الفاعل: الفَاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ مُنيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى (ابن مالك، 1967، ص24).

المسألة الرابعة: (في إطلاق اللازم على الضمير المتصل المستتر والبارز)

قال الزَّمَخْشَرِي: "والضمير المستتر يكون لازمًا وغيرَ لازم، فاللازم في أربعة أفعال: افْعَلْ وتفْعَل للمخاطب، وأفْعَلُ ونَفْعَلُ. وغير اللازم في فعل الواحد الغائب، وفي الصفات. ومعنى اللزوم فيه أنَّ إسناد هذه الأفعال إليه خاصة، ولا تُسنَد البَتَّة إلى مظهر، ولا إلى مضمر بارز...." (الزمخشري، 2004، ص131).

ذكر الزَّمْلَكاني أنَّ ابن الحاجب رأى أنَّ المراد باللازم أنَّ الفاعل لا يكون إلا مضمرًا متصلًا مستكنًا كان أو بارزًا، كما في التثنية والجمع، قائلاً: هكذا قال شيخي. **فردَّ على شيخه بقوله**: "وهذا فيه نَظَر؛ لأنَّ الكلام في المستكن؛ لأنَّ الزَّمَخْشري قال: (والضمير المستتر يكون لازمًا وغيرَ لازم)، وقال أيضًا في بيان (معنى اللزوم): (أنَّك لا تسند البتَّة إلى مظهر ولا إلى مضمر بارز) فكيف يصح حمل اللازم على المستكن والبارز مع تصريح المُصَنِّفَ بإرادة المستكن. قال الحاجبيُّ: والدليل عليه أنَّه مَثَّل بما يصح أن يكون فيه الضمير بارزًا، وهو (افْعَلْ وتفْعَل للمخاطب)؛ لأنَّك تقول: افعلا وتفعلون. وقيل: فيه نظر أيضًا؛ لأنَّا لا نُسَلِّم أنَّه أراد مطلق الأمر أو مطلق المخاطب حتى يصح أنْ يُقَال: يبرز الضمير في بعض المواضع، بل أراد المفرد المذكَّر من كل واحد من الأمر والمخاطب، وعدم إبراز الضمير في المفرد منهما من الواجبات، هذا مع أنَّ ما ذكره الحاجبيُّ لا يوافق قول المُصَنِّف" (الزملكاني، 2002، ص677).

إنَّ اللزوم المرتبط بالضمير المتصل عند الزمخشري هو إسناد الأفعال الأربعة (افْعَلْ وتفْعَل وأفْعَلُ ونَفْعَلُ) إلى المخاطب في الأمر الواحد المذكّر ومضارعه، وللمتكلم بأنواعه مفردًا كان أو مثنىً أو جمعًا، وبذلك لا يمكن إسنادها إلى مظهرٍ أو مضمرٍ بارزٍ، كما يحصل ذلك في غير اللازم هذا هو الجاري على ألسنة بعض النحاة، بخلاف التثنية والجمع من أفعال المخاطب كما في (اِفْعَلَا واِفْعَلُوا) فهما لا يشملان اللزوم؛ لبروز الضمير فيهما فيخرجان من دائرة الاستتار اللازم إلى الظهور اللازم. ومراد عبارة الزمخشري عند ابن الحاجب في معنى اللزوم شاملٌ البارز في الأمر المثنى والجمع وإن كانا بارزين. فعبارة الزمخشري متوافقة مع رأيه كما يقول.[4] (ابن الحاجب، د. ت، ص466).

ومن شُرَّاح المُفَصّل الذي وافق الزملكاني في ردّه على ابن الحاجب يحيى العلوي، قال: "وزعم ابن الحاجب أنَّ مراد الشيخ باللازم هو أنَّ إسناد الفعل إلى ظاهر وإلى مضمر منفصل متعذرٌ في هذه الأفعال... وهذا فاسدٌ لأمرين: أما الأول: فإنَّ الشيخ قد فسَّر اللازم ومراده به بقوله: إنَّ إسناد هذه الأفعال إلى ظاهر وإلى مضمر لا يجوز البتَّة. ومع هذا التفسير يندفع هذا الوهم. وأما الثانية: فلأنَّا قد بينَّا أنَّ اللزوم في هذين الفعلين مشروط بكونهما مستعملين في الوحدة كما حققناه فبطل ما توهَّمه ابن الحاجب" (العلوي، 2006، ص ص 586، 587).

وعليه فالضمائر المتصلة المرفوعة المستكنة اللازمة لا تسند إلى ظاهر ولا مضمر بارز، لاستغنائه عنها فبقيت مستكنة، ولأنَّ هذه الأفعال تدل على الفاعل فلا يحتاج بروزه (الزرعي، 2017، ص164). ولو ردَّ الزَّمْلَكاني على ابن الحاجب زيادة على ما قال بقول: إنَّ عبارته هذه توصله إلى موافقة مذهب الأخفش وأبي عثمان المازني[5] (الاستراباذي، 1996، ص126). في النظر بأنَّها أحرف مطابقة وعلامات على العدد لا ضمائر، فأفعالها مسندة إلى ضمائر مستكنة هي المسند إليه للفعل وفاعله وهذا يخالف قول الزمخشري. ثم إنَّ الضمير المستتر مخفي، ليس له علامة ظاهرة بل مضمر في النيَّة كما قال سيبويه (سيبويه، 1988، ص246).

---

(4) يقول ابن الحاجب في شرحه لعبارة الزمخشري: "يعني بقول اللازم أنَّ الفاعل لا يكون إلا مضمرًا متصلاً، ولا يكون ظاهرًا ولا منفصلا، والدليل على أنه لم يردْ باللزوم إلا المتصل مستكنًا كان أو بارزًا أنَّه مثَّل بما يصحُّ أن يكون فيه بارزًا مثل (اِفْعَلْ وتَفْعَلْ) للمخاطب؛ لأنك تقول (افْعَلا وتفعلون) فدلَّ على أنَّه لم يرد المستكن خاصَّة كما وقع في بعض النسخ".

(5) ذهب الأخفش إلى أنَّ الياء في تضربين ليس بضمير، بل حرف تأنيث، والضمير لازم الاستتار، وذهب المازني إلى أن الحروف الأربعة في المضارع والأمر (الألف في المثنى، والوا في جمع المذكر، والياء في المخاطبة والنون في جمع المؤنث) علامات كألف الصفات وواها في نحو: ضاربان....، والفاعل عنده مستتر.

في هذه المسألة، تجد الباحثة أن رأي الزملكاني هو الأصوب، حيث أن الضمائر المتصلة اللازمة لا يجوز إسنادها لظاهر أو مضمر، لداعي الاستغناء عنها، والضمائر المستترة لا تظهر فهي مخفية ومضمرة في النية.

المسألة الخامسة: (في حكم إثبات التاء في الفعل المنسوب إلى المؤنث والمذكر مع عدم الفصل)

قال الزمخشري: "والتأنيث على ضربين: حقيقي....، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح. والحقيقي أقوى، ولذلك امتنع في حال السعة (جاء هندٌ)، وجاز (طلع الشمس)، وإن كان المختار (طلعت)...." (الزمخشري، 2004، ص187).

فردَّ الزَّمْلَكَاني بقوله: "قال شيخي: (وقول النحاة: إنَّ إثبات التاء مع عدم الفصل أحسن، ليس بجيِّد؛ إذ الاتفاق على قوله تعالى: ﴿**وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**﴾ (القيامة: 9). وفيه نظر؛ إذ لا يلزم من وروده أن لا يكون غيره أحسن، ثمَّ سهَّل الحذف ضم الشمس إلى القمر كما لو قلت: (جاءني هند وزيد)" (الزملكاني، 2002، ص920). رفض ابن الحاجب رأي النحويين القائل باستحسان إثبات التاء في الفعل مع المؤنث المجازي المتصل به من عدم الإثبات، فالأمران عنده سيَّان (الإثبات وعدمه)، بينما يرى الزَّمْلَكاني أنَّ ما ذكره ابن الحاجب يحتاج أن يعاد النظر فيه، إذ ليس من الملزم إن وردت بدون تاء ألَّا يكون إثبات التاء أحسن من عدم الإثبات (الزملكاني، 2002، ص920). والمتفق عليه والمختار عند النحويين في حكم الفعل المتصل بالفاعل المجازي التأنيث (الأنصاري، 2001، ص224). إثباتها مع تجويز عدم الإثبات كما في قول: طلعت الشمس- طلع الشمس. وكما يقول ابن يعيش: "لأنَّ التأنيث لمَّا لم يكن حقيقيًا ضَعُف، ولم يُعيَّن بالدلالة عليه، مع أن المذكر هو الأصل فجاز الرجوع إليه...وإثبات التاء أحسن" (ابن يعيش، 2001، ص360).

وقد جعل ابن هشام حكم تأنيث الفعل مع فاعله المؤنث تأنيثًا مجازيًا مع عدم الفصل فيما يتصل بهذه الآية من التأنيث الراجح، وقد جيء بها بالتذكير.

ومن بين الأقوال التي قيلت في تخريج ﴿**وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**﴾ (القيامة: 9): مجيء الفعل (جُمِعَ) مذكرًا مع أنَّ الشمس مؤنثة؛ لأنَّه حمل على المعنى، كأنه قيل: وجُمِع الضوءان (القرطبي، 1984، ص ص777، 778). وقيل على إرادة البين، لما كان تقدير الآية (وَجُمِع بين الشمس والقمر) فجاء الفعل مذكرًا لتذكير (بين) (الهمذاني، 2006، ص276). وقيل الواو فيها ليست واو عطف فقط، بل الواو الجامعة وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده فلا يمكن الاستغناء عن معطوفها كـ (اختصم زيدٌ وعمرو) فالواو تجمع بين الاسمين في العامل (السهيلي، 1992، ص196). فغُلِب المذكر باعتبار الأصل، وقيل ترجيح المغلوبين على الآخر كما في الآية فالواو فيه جامعة؛ لأنَّ لفظ الفعل مقتص غير مكتمل.... (الزركشي، 1957، ص302).

وعليه فإنَّي أرى أنَّ المعنى البلاغي المُحكِم الرئيس في مجي الفعل مؤنثًا أو مذكرًا، والآيات القرآنية خير دليل، "فكل خروج في القرآن عما هو كثير في اللغة إنَّما هو لأمر يقتضيه المعنى الدقيق المطابق لما يقتضيه الحال، فهو الأبلغ والأفصح والأرجح في محلِّه" (عبد الرحمن، 2006). أما كلام البشر فجواز الوجهين مع اختيار الأفصح منهما.

وبذلك اتفق مع ما قاله الزَّمْلَكاني في أول عبارته، فلا يمكن جعل الأمرين -كما جعلها ابن الحاجب- مستويان في الدرجة نفسها، واخْتَلِفُ معه في تمثيله بـ (جاءني هندٌ وزيدٌ) فحكم الفعلين في المثالين يختلف باختلاف نوع مؤنثهما، وأيضًا (واو) المثال الثاني ليست كـ (واو) الآية، ولو قيل: (اختصم زيدٌ وهندٌ) لتشابه الفعلين في كون الاسمين شريكين في الفاعلية من حيث المعنى.

المسألة السادسة: (في علة عدم مجيء ألف اسم الفاعل للإلحاق)

قال الزَّمَخْشري: "وكل ثلاثي فيه زيادة للإلحاق بالرباعي كجدول وكوكب وعثير، أو لغير الإلحاق وليست بمدة كأجدل وتنضب ومدعس، فجمعه على مثال جمع الرباعي تقول جداول وأجادل وتناضب ومداعس" (الزمخشري، 2004، ص205).

فردَّ الزَّمْلَكَاني بقوله: "ولم يقض على فاعل بالإلحاق؛ لأن الألف لم يجيء للإلحاق حشوًا. قال شيخي: لِمَا يلزم من تحركها مع أنها في حكم الأصلي؛ يعني: في نحو ضُوَيْرِب. ويَردُّ عليه أن تصغير جعفر وجمعه تحرك فيه ما يقابل الألف لا مانع أن يتحرك الألف كالأصلي. ويمكن أن يُقال: إنَّ الألف في (فاعل) لبيان اسم الفاعل كما أنها في مثال (صالحتُ زيدًا) لبيان معنى المفاعلة" (الزملكاني، 2002، ص ص 902، 903). وقد علَّق الرضي على ما ذكره ابن الحاجب في عبارته هذه بكلامٍ قريب من كلام الزَّمْلَكَاني في التأكيد على الاكتفاء بأن لا تكون تلك الزيادة مطردة في إفادة معنى كالألف في اسم الفاعل، فهذه الزيادة ليست للإلحاق، لإحالتها للغرض المعنوي الذي جيئت من أجله. وذكر في موضع آخر أن فَاعَل ليست ملحقة بدحرج كما ظن ابن الحاجب؛ لأن مصدره يختلف عن مصدر دحرج دحرجة بعكس فاعل مفاعلة، مع أن زيادتها مطردة لمعانٍ. ولمَا لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وسطًا في الفعل حكم الزمخشري (الزمخشري، 2004، ص278)، وتقبله ابن الحاجب أن ألف تغافل للإلحاق بتدحرج وهذا وهم منهما، لأن الألف هنا غالبة في إفادة معنى...، ولو كان الألف في تغافل للإلحاق لكان أيضا في اسم فاعله، فلا يصح إطلاق قول: إنَّ الألف لا تكون للإلحاق في الاسم وسطًا...، فلما لم يقم دليل على امتناع كون الالف في الوسط للإلحاق جاز أن يحكم في خاتم وعالم كونها ألفًا للإلحاق بـ (جعفر) (الاستراباذي، 1982، ص57-59).

وإن الحكم على الألف في اسم الفاعل ليست للإلحاق بما ذُكر من علة عند ابن الحاجب ليس سبب رئيس لإيضاح الفرق بين ألف الإلحاق وألف اسم الفاعل، فألف اسم الفاعل مما اطرد في زيادة لمعنى غير الإلحاق وكما يقول ابن جني: "فأمَّا ألف فاعل.....فإنها وإن كانت راسخة في اللين وعريقة في المد فليس ذلك لاعتزامهم المد بها بل المد فيها -أين وقعت- شيء يرجع إليها في ذوقها وحسن النطق بها ألا تراها دخولها في (فاعل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعدًا نحو (ضارب وشاتم) فهذا معنى غير معنى المد وحديث غير حديثه" (ابن جني، د.ت، ص235).

ترى الباحثة أن ما ذكره الزَّمْلَكاني من قول أقرب إلى الصواب.

المسألة السابعة: استشهاد الزمخشري بقول سيبويه في تنكير اسم (لا) النافية للجنس:

"واعلم أنَّ كل شيء حَسُن لك أنْ تُعْمِل فيه (رُبَّ) حسن لك أنْ تُعْمِل فيه (لا)" (سيبويه، 1988، ص286).

قال الزمخشري: "قال سيبويه واعلم أن كل شيء حَسُنَ لك أن تعمل فيه رب، حسن لك أن تعمل فيه لا" (الزمخشري، 2004، ص93).

فردَّ الزَّمْلَكَاني بقوله: "وقول سيبويه: واعلم كل شيء حَسُنَ لك أن تعمل، دلالة على أن (لا) تختص بالنكرة؛ لجواز أن يكون ما يدخل عليه لا، أهم مما يدخل عليه رب، ولو احتج بقول سيبويه (ولا) لا تعمل إلا في نكرة، كما أنَّ (رُبَّ) لا تعمل إلا في نكرة، كان أجود" (الزملكاني، 2002، ص503).

ذكر ابن يعيش في شرحه للعبارة هذه أنَّ (لا) لا تعمل إلا في النكرة، فقال: "يعني الاسم الذي تعمل فيه (لا)، فإنه لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفي نفيًا عامًا مستغرقاً، فلا يكون بعدها معين، فـ (لا) في هذا المعنى نظيرة (رُبَّ) و (كم) في الاختصاص بالنكرة؛ لأنَّ (رُبَّ) للتقليل، و (كم) للتكثير، وهذا الإبهام أولى بها" (ابن يعيش، 2001، ص97/2).

وقد ردَّ الزَّمْلَكَاني على الزمخشري في الاستشهاد، حيث إنَّ الأجود أنْ يستشهد بقول سيبويه: "فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أنَّ رُبَّ لا تعمل إلا في نكرة" (سيبويه، 1988، ص274).، وبيَّن أن هذا يدل على قاعدته بشكل واضح، بخلاف القول الذي استشهد به، فلا يدل على مراده.

وهذا ما قاله ابن الحاجب في اعتراضه على الزمخشري، فقال: "ثم استشهد بقول سيبويه: «واعلم أنّ كلّ شيء» إلى آخره، ولا ينهض دليلاً؛ لأنّه لا يلزم إذا حسن أن تدخل على كلّ ما يدخل عليه «رُبَّ» أنْ لا تدخل إلّا على نكرة، وإنْ كانت «رُبّ» لا تدخل إلّا على نكرة، نعم لو قال: إنّ كلّ شيء حسن أن تعمل فيه «لا» حسن أن تعمل فيه «رُبّ»، و«رُبّ» لا تدخل إلّا على نكرة لنهض دليلا" (ابن الحاجب، د.ت، ص386).

فاتفق الزَّمْلَكَاني مع شيخه ابن الحاجب على أنَّ ما استشهد به الزمخشري على قاعدته لا يصلح دليلاً، ولكن الزَّمْلَكَاني رأى أنَّ عليه أن يستشهد بنص آخر لسيبويه هو أوضح دلالة على المراد.

وأما ابن الحاجب، فرأى أنْ تعدل العبارة، وأنْ يقال فيها: (إنّ كلّ شيء حَسُن أن تعمل فيه «لا» حسن أن تعمل فيه ربّ)، بدلاً من قوله: (كل شيء حَسُن لك أن تعمل فيه "رُبَّ" حسن لك أن تعمل فيه "لا"). قال ابن الحاجب: "وليس بمفيد مقصوده لكونه وقع خبراً، والخبر قد يكون أعم، ألا ترى أنه لو كانت "لا" تعمل في النكرة والمعرفة لكان هذا الكلام صحيحاً، وإذا كان كذلك لم يفد أنها لا تعمل إلا في النكرة" (ابن الحاجب، د.ت، ص472).

وتبع اللورقي ابن الحاجب في ردِّه ثم قال في مُحصَّله: "وسيبويه ذكره على جهة الضابط، ولذلك قال في تفسيره السيرافي: يعني: يعملها في النكرة مع أنَّ الضابط لا يفي بالغرض إلا إذا أتى به على العكس كما قلت، ولا يتوهم أنَّ ذلك قياس لـ (لا)، على (رُبَّ) إذ لا جامع؛ ولأنَّ (رُبَّ) أولى بأن تجعل فرعًا في هذا، ولذلك يُعلِّل لزومها صدر الجملة بأنها للتقليل وهو يشبه النفي، وأيضًا فمعمول (رُبَّ) حقه أن يكون مخصوصًا بالوصف، إذ لا يفيد إلا مع الوصف، والأصل في معمول (لا) عدم الوصف ليبقى على الاستغراق" (الأندلسي، 2001، ص239).

ولكن استشهاد الزَّمْلَكَاني بهذا الردِّ أقوى، حيث إن الزمخشري يستدل بقولٍ لسيبويه، وليس له أن يعدل فيه، وليس هذا القول من عنده. فردَّ عليه بقول لسيبويه أظهر وأنهض دليلاً للمقصد أكثر من الاستشهاد السابق. وإن كانت استشهادات سيبويه تدور حول الباب نفسه، لكن القول الأول: "واعلم أنَّ كل شيء حَسُن لك أن تعمل فيه "رُبَّ...، كان في معرض حديث سيبويه عن لاسيّما في أن (سيَّ) بمنزلة (مثل) فعملت فيه (لا) كما عملت رُبَّ في (مثل) وهذا ما قاله سيبويه بعد هذه العبارة.

وترى الباحثة أن رد الزملكاني هو مقصد سيبويه ولا يبتعد عن ما قاله الزمخشري الذي لم يعدل فيه، فرأيهم قريب ومتشابه، فكما لزِم رُبَّ العمل في النكرة كان كلامه دلالة على إلزام (لا) العمل في النكرة أيضًا كما في رُبَّ.

المسألة الثامنة: (ذكر الزمخشري «قَيَّام» في باب ما كانت فيه الزيادة مجتمعة بين العين واللام في أصناف الاسم الثلاثي).

قال الزمخشري: "والزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثاً وأربعاً ومواقعها أربعة: ما قبل الفاء، وما بين الفاء والعين، وما بين العين واللام وما بعد اللام، ولا تخلو من أن تقع مفترقة، أو مجتمعة...، والمجتمعتان قبل الفاء... وبين الفاء والعين..، وبين العين واللام في نحو: كَلأَّءٍ وخُطَّافٍ وحِنَّاءٍ وجِلْواخٍ... وقَيَّامٍ..." (الزمخشري، 2004، ص238).

فردَّ الزَّمْلَكَاني بقوله: "وَقَيَّام (فِيعَال)، وأصله قَيْوام، ومعناه قيُّوم، فليس من هذا الفصل؛ لأنَّ به زيادتين مجتمعتين" (الزملكاني، 2002، ص1105). اعترض ابن يعيش على ذكر الزمخشري لـ (قَيَّام) فيما اجتمعت في زيادتين بين العين واللام، وبيَّن أن هذا غلط كما اعترض الزَّمْلَكَاني، حيث إنَّ (قَيَّام) الزيادة فيها متفرقة، وليست مجتمعة،

فالياء مزيدة بين الفاء، والعين، وزيادة الألف بين العين، واللام، فذكرها في زيادة المجتمعتين غلط، فقال ابن يعيش: "و"القَيَّام" بمعنى "القَيُّوم" وقُرئ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيَّامُ﴾ [6] (آل عمران: 2) (ابن جني، 1999، ص151) وذكره في هذا الفصل كالغلط؛ لأنَّ هذا الفصل يتضمن اجتماع الزَّائِدَيْن، وأنْ يفصلا بين العين واللام. و (القَيَّام): (فيعال)، أصله: (قَيْوَام)، فلما اجتمعت الواو والياء، وسبق الأول منهما بالسكون؛ قلبوا الواو ياء، وادغموا الياء في الياء. والصواب: "القوَّام" بواو مشددة على زنة (فَعَّال)، إلا أنَّه كان يصير كـ "الكَلاَّء"، وقد ذكر هذا البناء" (ابن يعيش، 2001، ص178).

ويؤكد صحة ما ذهب إليه الزَّمْلَكَاني ما قاله ابن السراج: ومِما قَلبوا فيهِ الواوَ ياءً: دَيَّارٌ وقيَّامٌ وإنَّما كانَ الحدُّ: قَيْوَامٌ وقَالوا: قَيُّومٌ ودَيُّورٌ والأَصلُ: قَيْوُوم و دَيْوُورٌ؛ لأنهما بنيا على فيعال وفيعول ولو كان دَيَّار على فَعَّال لوجب أن يقال قووم؛ لأن عين الفعل واو (السيرافي، 2008، ص275).

ومثله قال ابن جني: "أما (القيَّام) ففيعال من قام يقوم؛ لأنَّ الله تعالى هو القيم على كل نفس....، وأصله: القيْوَام، فلما التقت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء فصارت القيام، ومثله قولهم: "ما بالدار ديَّار"، وهو فيعال من دار يدور وأصلها دَيْوار" (ابن جني، 1999، ص151).

وقال ابن الأثير: "إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، والأوّل منهما ساكن، قلبت الواو ياء، وأدغمت، نحو: سيّد، وجيّد، وطيّ، وليّ، الأصل: سيود، وجيود، طوي، ولوي، ونحو: قيّام وقيّوم، الأول: قيوام وقيووم" (ابن الأثير، 1999، ص592).

وقال الاستراباذي: "وكقيّام، أصله: قَيْوَام، وزنه فَيْعَال لا فَعَّال، من: قام يقوم" (الاستراباذي، 2004، ص789).

وتجد الباحثة أن ما ذهب إليه الزَّمْلَكَاني والنحويون والبلاغيين من قبله هو الصحيح في عدم جعل قَيَّام من أصناف الاسم الثلاثي المزيد بحرفين مجتمعين بين العين واللام، بل جعل الزيادة في (قَيَّام) بين الفاء واللام، والعين هنا بين الزيادتين.

المبحث الثاني: (رُدُودُ الزَّمْلَكَاني على الزَّمخشري وابن الحاجب في وجوه إعراب الاسم)

المسألة الأولى: (أنواع الجملة الخبرية)

قال الزَّمَخْشَرِي: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية..." (الزمخشري، 2004، ص49).

فردَّ الزَّمْلَكَاني بقوله: "سبق أول الكتاب أن الجملة إما اسمية أو فعلية (الزمخشري، 2004، ص32)، فقِسْمَتُها إلى أربعة قسمة متداخلة؛ إذ الشرطية والظرفية فعليتان، كالجملة الأمرية والاستفهامية" (الزملكاني، 2002، ص164).

إنَّ النحويين أنفسهم لم يستقروا على تقسيم مُوحَّد بل تعددت عندهم أنواعها، فمنهم من قسَّمها تقسيم ثنائي مُكَوَّنٍ من: (الجملة الاسمية والجملة الفعلية) تبعًا للعلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه، هذا عند الأغلب، وقد قال به أبو البركات الأنباري وابن يعيش (ابن يعيش، 2001، ص229) وابن مالك (ابن مالك، 1967، ص48)...، يقول الأنباري: فإن قيل على كم ضربًا تنقسم الجملة؟ فالجواب على ضربين: جملة اسميّة، وجملة فعلية

(6) ورُويت عن النبي صلى الله عليه وسلم: "الحيُّ القيَّام"، وقرأ علقمة: "الحيُّ القَيِّم". وقال الأصبهاني: وقرأ الأعمش ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، ورُوي أنَّ عمر قرأ (الْحَيَّ الْقَيَّامُ)، والأصل فيه القَيْوام. يُنْظَر: إسماعيل الأصبهاني، إعراب القرآن، ص207.

(الأنباري، 1999، ص ص 75، 76) مع حكمه بفعلية الجملتين الشرطية والظرفية (الأنباري، 1999، ص ص 75، 76). وابن يعيش الذي أشار إلى أنَّ تقسيم الزمخشري للجملة إلى أربعةِ أقسام ما هي إلا قِسْمَةٌ قائمة على اللفظ، فهي عنده ضربان فعليّةٌ واسميّةٌ (ابن يعيش، 2001، ص229) والصواب عند أبي علي الشلوبين الاقتصار على الجملة الاسمية والفعلية؛ لأنَّ ما بعدهما راجع إليهما، وإن وجب ذكر ما بعدهما فوجبَ ذكر جمل الأمر والنهي والاستفهام وغير ذلك من أنواع الكلام (الشلوبين، 1982، ص61). وقد اختار هذا التقسيم من شُرَّاح المفصَّل: ابن الحاجب (ابن الحاجب، د.ت، ص187) و مظهرالدين (الزيداني، 2009، ص95). والزَّمْلَكاني، وكما يقول ابن إياز: "فهو المُرضي عند الحُذَّاق؛ لأنَّ كل جملة وقع عليها الاتفاق أو حصل فيها الاختلاف بهما تُقدَّر" (ابن معط، د.ت، ص120). وهناك من أضاف إلى القسمة الثنائية قسم ثالث وهو ابن هشام الأنصاري فهي عنده (اسمية وفعلية وظرفية) بتعليقه على زيادة الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصحيح أنها من قبيل الفعلية (الأنصاري، 2001، ص433). وارتضى هذا الرأي السيوطي (السيوطي، د.ت، ص56- 75). بينما اعتمد أبو علي الفارسي التقسيم الرباعي، مشيرًا إلى أنَّ ابن السرَّاج قد جعل الظرفية قسمًا قائمًا برأسه لا مفردًا ولا جملة واستحسن هذا (الفارسي، 2002، ص63)، مع ذلك جعله في تقسيمه من قبيل الجملة (الفارسي، 1969، ص43). وقد تبعه الزمخشري وابن معطِ (ابن معط، د.ت، ص120) في هذا التقسيم، مع أنَّ الزمخشري قال في أول حديثه عن معنى الكلمة والكلام أنَّ الكلام هو المُركَّب من كلمتين الذي لا يتأتى إلا في اسمين كـ (زيد أخوك)، أو فعل واسم كـ (ضرب زيدٌ) وتُسمَّى الجملة (الزمخشري، 2004، ص32).

وعليه فالتقسيم المتفق عليه هو ذاك التقسيم القائم على المستوى التركيبي للجملة، يقول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك.، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء" (سيبويه، 1988، ص23). وهو التقسيم الثنائي المشهور عند النحويين (الاسمية والفعلية)، فإذا جاء مسندها اسم كـ (زيدٌ أبوه منطلق) فهي جملة اسمية دالة على الثبوت والدوام. وإذا جاء مسندها فعل نحو: (زيدٌ أبوه ينطلق) فهي جملة فعلية دالة على الحدوث التجدد. أما تقسيم الجملة إلى أربعة أقسام فهو تقسيم لفظي راجع إلى القسمين الماضي ذكرهما، حتى وإنْ صُدِّرت الجملة بحرف أو أداة شرط، فهي فعلية شأنها شأن الجملة الأمرية والاستفهامية، والجملة الظرفية إن قدِّر فيها (كائن أو مستقر) إن أريد الثبوت، عُدَّتْ جملة اسمية، وإن قُدِّر (يستقر) أريد الحدوث عُدَّتْ فعلية، وذلك حسب المعنى المُراد.

المسألة الثانية: في أقسام المفعول فيه

قال الزَّمَخْشَرِي: "هو ظرفا الزمان والمكان، وكلاهما منقسمٌ إلى مبهمٍ ومؤقَّت، ومستعملٍ اسمًا وظرفًا، ومستعملٍ ظرفًا لا غيرُ. فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست، والمؤقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار. والمستعمل اسمًا وظرفًا ما جاز أن تَعْتَقِب عليه العوامل. والمستعمل ظرفًا لا غير ما لزم النصب، نحو قولك: سِرْنَا ذاتَ مرَّة...." (الزمخشري، 2004، ص74).

فردَّ الزَّمْلَكَاني بقوله: "فيه تداخل؛ فإن المستعمل اسمًا وظرفًا، والمستعمل ظرفًا لا غير لا يخرج عن كونه مبهمًا ومؤقتًا، والوجه أن يجعل بقسمين: كأنه قال: (ينقسم إلى مبهم ومؤقت)، وكل واحد منهما إما (مستعمل اسمًا وظرفًا و) إما (مستعمل ظرفًا لا غير). ثم إنه قسم الظرفين إلى مبهم ومؤقت، مع أن الظرف المكان لا يكون إلا مبهمًا، ويمكن أن يقال: «دخلت الدار» من قبيل المؤقت، ويكفي لصحة الانقسام وجود صورة" (الزملكاني، 2002، ص382).

كان ردُّ الزَّمْلَكاني على هذا التقسيم بعدم القبول في شيئين: الأول: في محله، فالزمخشري قسم المفعول فيه إلى أربعة أقسام (مبهم، مؤقت، مستعملٌ اسمًا وظرفًا، ومستعملٌ ظرفًا لا غير) وهذه الأقسام في الحقيقة قسمان، فالمبهم إما مستعمل اسمًا وظرفًا أو ظرفًا لا غير، وكذلك المؤقت، فديدن هذا التقسيم ديدن تقسيم العلم إلى مفرد منقول ومرتجل، ومركب منقول ومرتجل.

والثاني: ليس في محله، القائل فيه: (إنَّ ظرف المكان لا يكون إلا مبهمًا) وقد جانبه الصواب في ذلك، فظرف المكان يكون مبهمًا ومختصًّا. ويمكن أن يعتذر للزَّمْلَكَاني أنَّ قول القائل «دخلت البيت» من باب المفعول به وليس من باب المفعول فيه. وهذا ما ذكره حقًّا في شرحيه الكبير والصغير.

وقد وُسِمَ تقسيم الزمخشري عند ابن الحاجب (ابن الحاجب، د.ت، ص316) والجندي بعدم الاستقامة. ومثلهما مظهر الدين الذي ذكر أن هذا خبط، فإن قُسِّم ظرف الزمان هذا التقسيم لا يكون الظرف المكان إلا مبهمًا، فنحن نعني بالظرف ما يكون منصوبًا من الزمان والمكان ولفظة (في) هذه مقدَّرة، والمكان المؤقت لا ينصب، بل يكون جارًا ومجرورًا، فإذا جاء جارًا ومجرورًا لا يطلق عليه ظرف (الزيداني، 2009، ص153).

وهناك من ارتضى تقسيم الزمخشري دون اعتراض وإن جاءت تسميته عندهم بـ المختص كابن يعيش فيما جاء نصُّه: "وأمّا المكان، فكل ما تُصرّف عليه، واستقرّ فيه من أسماء الأرضين، وهي على ضربَيْن: مُبْهَمٌ، ومُختَصٌّ. فالمبهمُ ما لم يكن له نِهايةٌ، ولا أقطارٌ تحصره، نحو: الجهات الستّ، كخَلْفٍ، وقُدّام، وفَوْق،... ونحو ذلك، والمختصُّ ما كان له حَدٌّ، ونِهايةٌ، نحو: الدار، والمَسْجِد، والجامع، والسوق، ونحو ذلك" (ابن يعيش، 2001، ص123).

وقد أطلق عليه بعض النحويين باسم المكان المختص لا باسم الظرف، فالظرف لا يطلق إلا على ما انتصب على الظرفية ولا يكون إلا مبهمًا، أما كونه مؤقتًا لا يمكن ذلك، معلِّلين أنَّ الدار والمسجد والسوق.. ليست ظروفًا بل أسماء مختصة، وشرط ظرف المكان أن يكون مبهمًا.

وفي كون ظرف المكان (مختصًا) مؤقتًا سببٌ في تعدد أقوال النحويين في إعرابه: فمنهم من نظر إلى أنه ظرف مختص منصوب على الظرفية، ولكن يظلُّ شاذًا لا يقاس عليه، وقد نسبه الشلوبين للجمهور، ومنهم من يرى أنه اسم منصوب بإسقاط حرف الجر وهو مذهب الفارسي وقال به ابن مالك أيضًا، ومنهم من قال إنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، تشبيهًا الفعل اللازم بالفعل المتعدي، وهذا لا يكون إلا في الأفعال اللازمة، ومنهم من ذكر أن هذا الاسم يعرب مفعولاً به، مُعلِّلين على أن الفعل الداخل عليه تارة ما يكون متعديًا بنفسه وتارة بحرف الجر، فهذا لا يكون إلا للأفعال الصالحة للتعدي بنفسها وبغيرها، وقد جاز استعمالاها وكَثُر، دون الأفعال التي لا يمكن أن تقوم بذلك كـ ذهب... (ابن عقيل، د.ت، ص164).

وترجح الباحثة أن المفعول فيه ينقسم إلى قسمين: مبهم، ومؤقت. وكل قسم منهما ينقسم إلى قسمين كما قال الزَّمْلَكَاني. وقد جرت عادة الزمخشري أن يفصِّل في تقسيماته للمصطلحات، فَيوهِم غيره بتبنِّيه تقسيمًا يخالف فيه البقية وهو ليس كذلك. والراجح عندي أيضًا: أن ظرف المكان يكون مبهمًا ومختصًّا كما قال الزمخشري: "فالْمُخْتَص وهُوَ الَّذِي لَهُ اسْم من جِهَة نَفسه كَالدَّارِ وَالْمَسْجِد...وأرى أيضًا أنَّ الفعل له دور في إعراب الاسم المختص في كونه منصوبًا على الظرفية أو مفعولاً به منصوب، فإذا كان الفعل متعديًا بنفسه فنصب الاسم دون واسطة فهو مفعول به ويظل اسمًا مختصًّا، دون الإشارة إلى صلته بالظرفية، وكذلك إن تعدى بواسطة حرف جر غير (في) كـ (ذهبت الشام) فمفعول به منصوب بعد إسقاط حرف الجر منه، وإن تقيَّد وصوله إلى الاسم هذا بواسطة (في) فهو منصوب على الظرفية وإن كان مختصًّا.

المسألة الثالثة: (في التمثيل « بمَقْدَم » من قبيل استعمال المصدر ظرفًا)

قال الزَّمَخْشَرِي: "وقد يجعل المصدر حيناً لسعة الكلام، فيُقَال: (كان ذلك مقدم الحاج)، (وخفوق النجم)، (وخلافة فلان)، (وصلاة العصر)...." (الزمخشري، 2004، ص75).

فردَّ الزَّمْلَكَاني بقوله: "لأنَّ الأصل: (كان ذلك) زمن (مَقْدَم الحاج و)... قال شيخي: (مقدم) يجوز أن يكون زمانًا؛ لأنَّ (مفعلا) من (يفعَل) يكون زمانًا ومصدرًا. قلت: هذا تمثيل سيبويه، وليس (مقدم) ههنا أن يكون زمانًا؛ إذ لا يحسن أن يقال: كان ذلك زمن الحاج، إلا على تقدير (زمن قدومهم)، وهذا التقدير أولى من جعل (مَقْدَم) للزمان، والمصدر محذوف، والتقدير (زمن إتيانهم)، لأنه يفضي إلى حذف المضاف إلى الحاج مع أنه مضاف إليه الزمن، والحذف مع اتحاد الاقتضاء أسهل منه مع تعدده، وقال سيبويه في (سِيرَ عليه مَقْدَمَ الحاج)... أنه عربي كثير" (الزملكاني، 2002، ص390).

جاء حذف الظرف الزماني وإقامة المصدر مقامه في كثير من المواضع وقد مثَّل الزمخشري على هذه المسألة ببعض الأمثلة منها: (كان ذلك مَقْدَم الحاج) الذي اعترض عليه ابن الحاجب بحجة أن (مَقْدَم) ظرف زمان على وزن (مَفْعَل)، ولا يليق التمثيل بها هنا كمصدرٍ مسبوقٍ بظرف زمان في الأصل، ولا يمكن جعل المصدرية أصلاً في (مَقْدَم) معدولاً به عن الظرف. وعلى هذا كان ردُّ الزَّمْلَكاني على شيخه، فهو لا يرى في التمثيل بـ (مَقْدَم) أي إشكال، بل لا يليق جعل (مَقْدَم) هنا اسم زمان دون تقدير محذوف، مستشهدًا بما قاله سيبويه في باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار. وقد أشار الشلوبين في حواشيه على المفصَّل أن المقدم يجوز أن يكون مكانًا وزمانًا ومصدرًا، لكنَّ سيبويه ذكره فيما جُعِلَ من المصدر حينًا (الشلوبين، 1982، ص188).

ومن بين النحويين الذين شككوا في وضع (مَقْدَم) هنا غير ابن الحاجب الخوارزمي، فرأى أن (مَقْدَم فلان) منظور فيه؛ فـ (مَفْعَلا) كما يكون هذا الوزن للمكان يكون للزمان أيضًا (الخوارزمي، د.ت، ص402). أمَّا الرضي فقد جعل (مَقْدَم) هنا اسم زمان (الاستراباذي، د.ت، ص600)، وكذا ابن هشام بأنَّ الْمُقدم اسْم لزمن الْقدوم. (الأنصاري، د.ت، ص716)

وعليه فقد كَثُر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان كما الأمثلة التي أوردها الزمخشري، وهو عند أغلب النحويين مقيس في كل مصدر. فَجُعِلَ المصدر ظرفًا لسعة الكلام والاختصار، كما في (مَقْدَم) هنا كقول القائل: مَتَى سير عليه؟ فيقول الحاج، كان ذلك مَقْدَم الحاج، إذ الأصل فيه: زَمَنَ مَقْدمِ الحاجَّ، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامَه. "وقد اختصّ هذا التوسّعُ بالأحداث، لأنّها منقضِيةٌ كالأزمنة، وليست ثابتةً كالأعيان فجاز جعلُ وُجودها وانقضائها أوقاتًا للأفعال، وظروفًا لها كأسماء الزمان" (ابن يعيش، 2001، ص430).

وتوافق الباحثة رأي الزَّمْلَكاني، بأنه لا يليق أن يكون هاهنا اسم زمان بعيدًا عن مصدريته؛ إذ لا يحسن أن يقال: كان ذلك زمن الحاج، إلا على تقدير زمن قدومهم. فلا بد من الحذف، فجاء الحذف في (مقدم الحاج) وهذا أولى؛ لأن التقدير بـ زمن قدوم الحاج، كان القدوم مضاف إلى الحاج ومضافًا إليه الزمن، فكأنه جامع لحذف مضاف ومضاف إليه، والأولى حذف مضاف فقط.

المسألة الرابعة: القول في اختيار جر الاسم الواقع بعد الواو كما في: (ما شأن قيسٍ والبُرَّ تَسْرُقُه)

قال الزَّمَخْشَرِي: "وليس لك أن تجرَّهُ حملاً على المَكْنِيّ، فإذا جئتَ بالظاهر كان الجر الاختيارَ، كقولك: (ما شأنُ عبد اللهِ وأخِيه يَشْتُمُه)، و (ما شأنُ قيسٍ والبُرِّ يَسْرِقُهُ)، والنصب جائز" (الزمخشري، 2004، ص77).

فردَّ الزَّمْلَكَاني بقوله: "لأنَّ المَكْنِيّ لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار؛ لينزل الجار معه منزلة صدر الكلمة لافتقار المكنِّي المجرور إلى ما يصل به، بخلاف المظهر، فلذلك كان العطف أولى، ولكثرته، وعجب أن يُقال هذا الاختيار مع أنَّ

المعنى مختلف، بل الوجه أن يقال: إنْ قصد المعية فالنصب، -وإلا فالجر أو الرفع على حسب العوامل- يَعُمُّ، إذا اتحدا معنى الإعرابين صح أن يقال أحدهما أرجح كما في النصب في الاستثناء على أصل الباب والبدل، ويمكن أن يقال: العطف سائغ إذا قارب معنى النصب، كما في (ما شأنُ عبد اللهِ وأخِيه يَشْتُمُه) بخلاف: (ما شأنُ قيسٍ والبُرِّ يَسْرِقُهُ)، فإنَّ النصب يعطي معنى « ما يصنع في صحبة البُرِّ » غير متعرض لما عليه البُرِّ من الحال، والجر يعطي أنك تنكر شأنهما وكأنك قلت: (ما أمرهما وما شأنهما)" (الزملكاني، 2002، ص ص 401، 402).

ذهب النحويون ومنهم الزَّمخشري في بيان أحوال الاسم الواقع بعد واو المعية، كحالة ترجيح جرِّه، وذلك بالعطف على الاسم الظاهر المجرور مع تجويز النصب، فيكون مرجوحًا لا راجحًا؛ لحمل الكلام في النصب على تقدير الفعل وليس ذلك في الجر.

وقد جاء ردُّ الزَّمْلَكاني على الزمخشري في أمرين:

أحدهما: في إيذان النحويين من أن معنى المنصوب على المفعول معه كمعنى المعطوف وليس كذلك. وكيف يكون الجر المختار والمعنى مختلف بينه وبين النصب، لذلك الأفضل أنْ يقال إنْ قصد معنى المعية في الكلام، فالنصب وإن لم يقصد فالجر أو الرفع حسب العوامل.

الثاني: أنَّ (ما شأنُ قيسٍ والبُرِّ يَسْرِقُهُ) بالجر، والقصد فيه المعية لذا النصب أرجح من الجر، وليس العكس (الزملكاني، 2002، ص ص 401، 402).

وقد ذكر ياسين الحمصي في موضع رجحان الرفع على النصب عبارة قريبة من عبارة الزَّمْلَكاني في تعليقه على مثال: (جاء زيدٌ وعمروٌ) قائلاً: "قال الحفيد: اعلم أن معنى الرفع والنصب مختلف؛ لأنَّه مع النصب يكونان جاءا معًا، وفي الرفع يحتمل أن يكونا جاءا معًا أو منفردين، والثاني قبل الواو أو العكس، فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى، والذي يظهر أن يقال: إن قصد المعية نصًّا نصب لا غير، وإن لم يقصد المعية نصًّا رفع لا غير" (الأزهري، 1907، ص344) مع أن المثال تختلف حالته وحكمه مع المثال السابق.

ومن خلال قراءة ما ورد عن النحويين في هذا الجانب، أرى أنَّه لم يعترض أحد منهم لاختيار الجر وترجيحه على النصب في المثال المذكور عدا الخوارزمي والزَّمْلَكاني في عبارته هنا، وقد علَّق الأول بقوله: "تقول: (ما شأنُ قيسٍ والبرَّ والبرِّ يسرِقُه) بالنصب والجر إذا الجر هاهنا لا يخلو عن شيءٍ قليل من القبح، وذلك يوهم أن المُنْكَرَ عليه كلا الشيئين قيس والبر، والمنكرُ عليه أحدهما وهو قيس، وكذلك قولك: (ما شأن عبدِ الله وأخيه يشتمه) فمن ثمَّ كان الاختيار هو النصب، ولئن صفا عن جميع شوائب القبح لم يجز الواو بمعنى «مع»" [7] (الخوارزمي، د.ت، ص412).

ويبدو أنَّ مسألة القول في إنَّ معنى المنصوب على المفعول معه كمعنى المعطوف تتصل في نظرة النحويين لهذه الواو من جهة، ونظرتهم في كون المفعول معه منصوبًا دائمًا من جهة أخرى، ففكرة كون المفعول معه منصوبًا دائمًا قد تكون سببًا في التأويل والتقدير لهذه الأمثلة والشواهد التي تعددت الحالة الإعرابية لأسمائها الواقعة بعد الواو، فجيء بما يسمى بالعطف اللفظي لا الحقيقي لتتناسب مع فكرتهم (زيدان، 2010، ص189)

وبالنظر حول أقوال النحويين في هذا الجانب وأمثلتهم وعلى رأسهم سيبويه يمكن القول: إنهم جاؤوا بالمفعول معه منصوبًا، وتارة مرفوعًا أو مجرورًا بالتجويز والترجيح بما يسمى العطف اللفظي لا الحقيقي القائم على

(7) وقد ردَّ عليه العلوي في شرحه قائلاً: وهذا فاسد فإنَّا على علالة من جواز النصب كما قررناه على الشيخ، فإمَّا أن يكون النصب هو الاختيار في هذه الصورة وأمثاله فشيء لم أسمع بمثله، وهو غفلة عن الفوائد النحوية، وذهول عن المعاني الأدبية. وقد ذكر هذا الرد محقق كتاب التخمير في حاشيته نقلا عن المحصل في شرح المفصل 143/1. ولم أجد هذه النسخة من التحقيق بعد البحث عنها.

إجبار المعطوف في اتباع المعطوف عليه في المعنى والحكم الإعرابي سواء كان باقتران زمان أو عدمه، فالحكم الإعرابي للعطف يعطي التبعية دون التجويز في تركه. والواو العاطفة غير واو المعية وهذا خارج عمَّا ذكره النحويون، أمَّا "الشواهد التي استشهد بها سيبويه في هذا الباب هي جميعها مما يتعين فيها معنى المعية، ولا يصح فيها معنى العطف" (زيدان، 2010، ص183)، مما لا يدع مجالا للشك من عدَّ هذه الأسماء بعد الواو مفعولا معه، مع منحها تجويز التبعية في الإعراب لما سبقها.

يقول سيبويه في الحديث عن هذا في باب منه يُضمِرون فيه الفِعْلَ لقبح الكلام إذا حُمل آخِرُه على أوّله: "فإذا أَظهر الاسمَ فقال: ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يَشْتِمُه فليس إلاّ الجرُّ، لأنه قد حسن أن تَحْمِلَ الكلام على عبد الله، لأنّ المظهَر المجرورَ يُحملُ عليه المجرورُ. وسمعنا بعد العرب يقول: ما شأن عبد الله والعرب يشتمها. وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم مَنْ يقول: ما شأنُ قيس والبُرَّ تَسْرِقُه. لمّا أظهروا الاسمَ حسُن عندهم أن يَحملوا عليه الكلامَ الآخِرَ" (سيبويه، 1988، ص309).

والتقدير عند سيبويه: ما شأن قيسٍ وملابسته البرَّ يسرقه؟ بالنصب ويسرقه في موضع الحال سواء كان من الأول، أو من الثاني. وعند أبي البقاء الواو هنا بمعنى مع ومعنى العطف باق فيها، فإنْ عطف الاسم على الظاهر المجرور جاز جر المعطوف حملاً على الظاهر مثل: (ما شأن عبد الله وزيدٍ)، مع جواز نصبه بإضمار فعل على تقدير: (ما شأن عبد الله يلابس زيدًا) (الأندلسي، 2001، ص95).

وتأكيدًا على ما سبق فالنحويون ومنهم سيبويه لا يقصدون في الأمثلة التي ساقوها الواو العاطفة أبدًا، فالعطف هنا عطف لفظي مع الاحتفاظ بمعنى واو المعية. فسيبويه جوَّز جر المفعول معه عند كونه مصاحبًا اسمًا ظاهرًا، فالجر هنا جر معية لا جر عطف، وبالتالي فحكم المفعول معه القائم على المصاحبة، غير حكم المعطوف القائم على التشريك (زيدان، 2010، ص204)، لكن هذا الأمر جعل بعضهم يخلط في تفسيرهم لبعض التوجيهات الإعرابية للأمثلة كما حدث مع الزَّمْلَكاني.

ولذلك ثمَّة فرق بين الواو التي للعطف و واو المعية، يقول ابن يعيش فيما جاء نصُّه: فإن قيل: نحن متى عطفنا اسمًا على اسم بالواو، دخل الثاني في حكم الأوّل، واشتركا في المعنى، فكانت الواوُ بمعنى "مَعَ"، فلِمَ اختصصتم هذا البابَ بمعنى "مَعَ"، قيل: الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أنّ الواو التي للعطف تُوجِب الاشتراكَ في الفعل، وليس كذلك الواوُ التي بمعنى "مَعَ"؛ لأنّها توجب المصاحبةَ. فإذا عطفتَ بالواو شيئًا على شيء، دخل في معناه، ولا تُوجِبُ بين المعطوف والمعطوف إليه ملابسةً ومقارنةً، كقولك: "قام زيدٌ وعمرٌو"، فليس أحدُهما مُلابِسًا للآخر، ولا مُصاحِبًا له. وإذا قلت: "ما صنعتَ وأباك"، فإنّما تريد: ما صنعت مع أبيك، وأَيْنَ بلغتَ فيما فعلتَه، وفَعَلَ بك. وإذا قلت: "استوى الماء والخشبة"، و"ما زِلتُ أسيرُ والنيلَ"، يُفهَم منه المصاحبةُ والمقارنةُ" (ابن يعيش، 2001، ص441).

وترى الباحثة، أنَّ ردَّ الزَّمْلَكاني جاء في توهُّمه أن النحويين ساووا بين معنى المنصوب على المفعول معه ومعنى المعطوف، فجميع الأمثلة التي عُرِضت في ترجيح الجر على النصب الواو فيها واو معية، وليس لواو العطف مكان. فإن صرحوا بلفظ العطف، لكن ليس العطف الحقيقي بواو العطف القائم على التشريك سواء في اللفظ والمعنى، والمعمول به المسائل النحوية.

وقد وقع الاختيار على الجر لا النصب في هذه الحالة مع تجويز الآخر عند الزمخشري وغيره؛ لما قيل عند أحد الباحثين في أنَّ جر المفعول معه قد أريد به شدة الإلصاق بمصاحبه، فيظهر أن وجه جره هو أقرب الأوجه الثلاثة إلى دلالة «مع» إذ أخذ حكمها معنىً وعملاً. كما أن النصب أوجب من الرفع في قولنا سرتُ وطلوعَ الشمس لمجيئه بعد الفعل مع تجويز الرفع، والرفع أرجح من النصب في أنت ومالكُ، بدلالته على أن المفعول معه أدوم وأكثر

ملازمة لمصاحبه؛ لإفادة الجملة الاسمية الثبات فكان الرفع موائمًا لها بعكس الجملة الفعلية الدالة على الحدوث والتجدد (الزمخشري، 2004، ص226).

المسألة الخامسة: التوجيه الإعرابي للاستثناء في قوله تعالى ﴿ قَالَ سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٖ يَعۡصِمُنِي مِنَ ٱلۡمَآءِۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ (هود: 43)

قال الزَّمَخْشَرِي: "منصوب أبدًا...، وما كان استثناؤه منقطعًا، كقولك: ماجاءني أحدٌ إلا حمارًا، وهي اللغة الحجازية، ومنه قوله عزَّ وجل: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾" (الزمخشري، 2004، ص86).

فردَّ الزَّمْلَكَاني بقوله: "لأنَّ مَنْ رَحِمَهُ معصوم، وصح إسناده؛ لأنَّه إذا ذكر العاصم وفهم انتقل الذهن إلى المعصوم..... وقال شيخي: يجوز أن يكون التقدير: (لا معصوم إلا الراحم). وهو المشهور ومراد فخر خوارزم؛ وفيه نظر؛ إذا قال في كشافه التقدير: لا عاصم اليوم لكن من رَحِمَهُ فهو المعصوم" (الزملكاني، 2002، ص471).

حُمِلت جملة الاستثناء في هذه الآية الكريمة عند النحويين والمفسرين على أربعة أوجه: اثنان منها استثناء متصل، والآخران منقطع، وأول هذه الأوجه وأشهرها عند النحويين وفي مقدمتهم سيبويه بترك عاصم على بابه، بمعنى فاعل فهو بمنزلة ضارب وقاتل، فكان (مَنْ رَحِمَ) في موضع نصب؛ لأنَّه معصوم، والمفعول ليس بفاعل لذلك المرحوم ليس من جنس العاصمين (الجرجاني، 1982، ص ص 721، 722). فالاستثناء منقطع، والتقدير فيه: لَا أحد يمْنَع من أَمر الله لَكِن من رحم الله فَإِنَّهُ مَعْصُوم (القرطبي، 1984، ص366). وهذا مراد الزمخشري وتوجيهه في مُفصَّله وكشَّافه قائلاً كأنَّه قيل: ولكن من رَحِمَه الله فهو المعصوم (الخوارزمي، د.ت، ص463). وتبعه بهذا القول ابن يعيش، ورجَّحه أبو حيان في قوله: "والظاهر إبقاء عاصم على حقيقته، وأنه نفي كل عاصم من أمر الله في ذلك الوقت، وأنّ من رحم يقع فيه من على المعصوم" (الأندلسي، 2001م، ص227).

والثاني هو: (لا معصوم إلا الراحم) استثناء منقطع، وقد قال به ابن الحاجب وهو مراد الزمخشري كما يقول! لهذا جاء ردُّ الزَّمْلَكاني عليه خاصة أن الزمخشري لم يذكره في مفصَّله ولا في كشَّافه من بين جملة التوجيهات المذكورة. ولم يرتض ابن خروف بهذا الوجه فبعد أن رفض التوجيه القائل بـ لا معصوم إلا المرحوم في الاستثناء المتصل، رأى أنَّ أبعد منه أن يكون الأول بمعنى مفعول (ومن رحم) بمعنى راحم ويكون التقدير: لا معصوم الا الراحم، فلا سبيل إليه لبعده. (القرافي، 1982، ص473). والثالث والرابع هما قبيل الاستثناء المتصل، فالثالث بتقدير: (لا عاصم إلا الراحم)، استحسنه النَّحاس (النحاس، 1989، ص353) والسيرافي (السيرافي، 2008، ص113) وابن يعيش (ابن يعيش، 2001، ص58)، واختاره الطبري (القرطبي، 1964، ص40) والرابع (لا معصوم إلا المرحوم) (السيرافي، 2008، ص113).

ترى الباحثة أن ما ذكره ابن الحاجب من وجه لم يُذْكر عند الزمخشري ولا عند غيره، وقد وُسِمَ عند ابن خروف بأنَّه أضعف الأوجه وأبعدها تقديرًا، بل إنَّ النحويين قد ذكروا الأوجه المتفق في تقديرها دون أن يكون ما ذهب إليه واحدًا منهم، والزمخشري في مفصَّله تبع ما قاله به سيبويه، وفي كشَّافه ارتضى به وبما ذكره من احتمالات قيلت عند معربي آي القرآن ومفسريها (العكبري، د.ت، ص700).

لكني أُرجِّح أن يكون الاستثناء هنا استثناءً متصلًا تقديره: لا عاصم إلا الراحم، فلا مانع وحامي من عذاب الله وعقابه بالغرق إلا الله، فهذا الوجه أقوى وأظهر استنادًا إلى المعنى في الآية، فلا حاجة للتأويل والتقدير. يقول الطبري: "قال أبو جعفر: ولا وجه لهذه الأقوال التي حكيناها عن هؤلاء؛ لأن كلام الله – تعالى-، إنما يُوَجَّه إلى الأفصح الأشهر من كلام من نزل بلسانه، ما وُجِد إلى ذلك سبيل. ولم يضطرَّنا شيء إلى أن نجعل (عاصمًا) في معنى (معصوم)، ولا أن نجعل (إلا) بمعنى (لكن)، إذ كنا نجد لذلك في معناها الذي هو معناه في المشهور من كلام العرب مخرجًا

صحيحًا، وهو ما قلنا من أنَّ معنى ذلك: قال نوح: لا عاصم اليوم من أمر الله، إلا من رحمَنا فأنجانا من عذابه، كما يقال: (لا مُنْجِي اليوم من عذاب الله إلا الله)" (الطبري، 2000، ص333).

المسألة السادسة: (في معنى الإضافة اللفظية)

قال الزَّمَخْشَرِي: "واللفظية أن تضاف الصفة إلى مفعولها في قولك: هو ضاربُ زيدٍ وراكبُ فرسٍ بمعنى: ضاربٌ زيدًا وراكبٌ فرسًا، أو إلى فاعلها كقولك: زيدٌ حسنُ الوجهِ ومعمور الدار....، ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ، والمعنى كما هو قبل الإضافة" (الزمخشري، 2004، ص99).

قال الزَّمْلَكَاني: "قال شيخي: (ولو قال هي التي لا تفيد تعريفًا مع المعرفة لكان جيدًا مطابقًا لتفسير المعنوية في عكسه، فردَّ الزَّمْلَكَاني بقوله: "قلت: يَرِدُ عليه حينئذٍ (غير) و (مثل) ونحوهما مما لا يُعَرَّف بالإضافة" (الزملكاني، 2002، ص531).

جاء تعريف الزمخشري للإضافة اللفظية في إضافة الصفة إلى معمولها، بينما الإضافة المعنوية هي التي تفيد تعريفًا مع المعرفة وتخصيصًا مع النكرة. فكان استدراك ابن الحاجب على أنه لو فسَّرها عكس ما فسَّر المعنوية لكان أجود. فجاء ردُّ الزَّمْلَكَاني على شيخه بإيراد (غير ومثل وشبههما) وهي لا تتعرَّف بما تضاف إليه.

وبقراءة ما قاله ابن الحاجب في كافيته فقد فسَّر المعنوية بمضادتها اللفظية، قائلاً: "فالمعنوية أن يكون المضاف فيها غير صفة مضافة إلى معمولها....، ثم قال: "وتفيد تعريفًا مع المعرفة وتخصيصًا مع النكرة". وجمع بين قول الزمخشري في التعريف مع بيان الفائدة، قائلاً: "واللفظية أن يكون صفة مضافة إلى معمولها....، ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ" (ابن الحاجب، د.ت، ص28). أمَّا في شرحه للمفصل فقد ذكر القولين السابق ذكرهما وتبعه في ذلك من الشُرَّاح اللورقي الأندلسي في شرحه (الأندلسي، 2001، ص263).

أُدْرِجتْ (غير ومثل وشبههما) من الأسماء النكرة التي لا تتعرف بالإضافة، لكن ثَمَّة حالات محدودة تتعرَّف فيها (غير ومثل) إذا قُصِد بها مغايرة خاصة أو مماثلة خاصة، ويكون ذلك في وقوع (غير) بين متضادين نحو: مررتُ بالكريم غير البخيل، فارتفع الإبهام لتعيُّن جهة المغايرة بخلاف قول: مررت برجل غيرك؛ لخلوّها من المغايرة. و (مثل) حين إضافتها إلى معرفة وقُصِد بها مماثلة خاصة فالإضافة فيها تتعرَّف فيزيل إبهامها (الأشموني، 1998، ص 368). وهذا ما قال به أغلب النحويين ماعدا المُبَرِّد (الأشموني، 1998، ص368)، فقد عدَّ (غير) من الأسماء النكرة التي لا تتعرف بالإضافة أبدًا.

يقول العكبري: أَنَّ «غَيْرَ» إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ مُتَضَادَّيْنِ، وَكَانَا مَعْرِفَتَيْنِ تَعَرَّفَتْ بِالْإِضَافَةِ، كَقَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِنَ الْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ (العكبري، د.ت، ص10).

وقد ذُكِر أن الإضافة في هذه الأسماء (غير ومثل وشبه وخِدْن ونحو وناهيك وحسبك وما في معناها....) إضافة لفظية أو غير محضة، وفائدتها للتخفيف في اللفظ؛ إمَّا لأنَّها على نية التنوين قصدًا للتخفيف كالوصف (السيوطي، د.ت، ص504).

فالمقتضي للتعريف عند بعض النحويين في (مثل وغير وشبههما) وقوعهما بين متضادين أو متماثلين، والمانع للتعريف إيغالها في الإبهام، وقد قال به ابن السرَّاج والسيرافي وارتضاه الشلوبين. وذهب سيبويه والمُبَرِّد إلى أن علة تنكير هذه الأسماء إضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال، فـ (غيرك ومثلك) بمنزلة مغايرك ومماثلك (الأزهري، 2000، ص ص 678، 679). وقد اختار ذلك أبو حيَّان قائلاً: وغيرك إلى آخر الأسماء... إنَّما لم تكن إضافة هذه الأسماء محضة لأنَّهم لَحَظُوا فيها معنى اسم الفاعل، فمعنى غيرك أي مغايرك ومثلك مماثلك وخِدْنُك أي مصاحبك، والتِرب والنحو والضرب أي مماثلك وهم وهَدِّك وحسْبِكَ..... بمعنى كافيك...، ونقل سيبويه في كتابه أن

بعض العرب يجعل إضافة جميع ما تقدم غير محضة إلا الصفة المشبَّهة وإضافة أفعل التفضيل محضة (الأندلسي، 1985، ص118). وقيل لأنَّ غير في قولنا: غير زيد يشمل كل موجود سواه، ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه، فمدلوله شائع شيوعًا غير مضبوط، وفيه أن إضافة ما ذكر إن كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مرادًا به العهد واستغراقية أو جنسية فهو كالضارب مرادًا به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال" (الأشموني، 1998، ص367).

المسألة السابعة: (مجيء أفعل للتفضيل ولغيره في الحديث المستشهد به)

قال الزَّمَخْشَرِي: "وأفعل التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه أي تقول: هو أفضل الرجلين، وافضل القوم، وتقول: هو أفضل رجل، وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال، والمعنى في هذا إثبات الفضل على الرجال إذا فُضِّلوا رجلاً واثنين اثنين وجماعة جماعة، وله معنيان، أحدهما: أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيه شركاء، والثاني: أن يؤخذ مطلقًا له الزيادة فيها إطلاقًا ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم، لكن لمجرد التخصيص كما يضاف مالا تفضيل فيه،..... فأنت على الأول يجوز لك توحيده في التثنية والجمع، وأن لا تؤنثه...، وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام: «ألا أخبركم بأحبَّكم إليَّ وأقربكم مني مجالسَ يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقًا الموطَّؤون أكنافًا الذين يألفون ويُؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدكم منِّي مجالس يوم القيامة؟ أساوِئكم أخلاقًا الثرثارون المتفيقهون». [(8)] وعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول...." (ابن يعيش، 2001، ص104).

ردَّ الزَّمْلَكَاني بقوله: "قوله (يجوز لك توحيده) أولى منه أن يقول: (الأفصح توحيده). وقوله: (وقد اجتمع الوجهان) قال شيخي: (الظاهر أنَّه أراد بقوله وقد اجتمع الوجهان المعنى الأول والمعنى الثاني وليس بمستقيم من جهة المعنى، مع أنَّ في حواشيه أنَّ المراد محسني الأخلاق ومسيئها؛ إذ يلزم أن لا تكون الأحاسن من المخاطبين، لكن من غيرهم، وليس كذلك، فإنَّ المخاطبين هم المقصودون، وإنْ حُمِل الوجهان على ما أفهمه من جواز المطابقة وتركها، فهي مُشْعرة عنه بما سيذكره في بابه) (الزملكاني، 2002، ص552). قلت: الظاهر إرادة وجهي جواز المطابقة وتركها على قصد التفصيل، فإن قلت: أيكون المخاطبون محبوبين أجمع ومبغوضين أجمع؟ قلت: المشاركة لا تشترط تحقيقاً، كما في قوله تعالى: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ ﴾ والمعنى على فرض الشركة في العداوة والمودَّة" (الزملكاني، 2002، ص552).

قُسِّمت الحالات التي يأتي عليها أفعل التفضيل إلى ثلاث حالات هي: أن يكون مجرَّدًا من أل والإضافة فليزم اتصال (مِنْ) بالمفضل عليه، وكذا الإفراد والتذكير، أو يكون معرَّفًا بأل فليزم المطابقة لما قبله في (الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث)، أو يكون مضافًا إمَّا إلى نكرة فيلزم المنع في الاتصال بـمِنْ، والإفراد والتذكير، أو مضافًا إلى معرفة وقُصِد به التفضيل فله جواز الوجهين: (الإفراد والتذكير فكان كالمُجرَّد، والمطابقة لما قبله فكان كالمقرون بأل) فالتذكير والتوحيد هو الغالب في هذه الحالة (الأشموني، 1998، ص71)، بل قد رُجِّح ووُسِمَ بالأفصح، يقول ابن الأنباري: الإفراد والتذكير أفصح، أعني تثنية ما أضيف إليه وجمعه، وتأنيثه عن تثنية أفعل في جمعه وتأنيثه، وهذا

---

(8) قال رسول الله: إنَّ مِن أحبِّكم إليَّ وأقربِكُم منِّي مجلسًا يومَ القيامةِ أحاسنَكُم أخلاقًا، وإنَّ مِن أبغضِكُم إليَّ وأبعدِكُم منِّي يومَ القيامةِ الثَّرثارونَ والمتشدِّقونَ والمتفيهقونَ، قالوا: يا رسولَ اللَّهِ، قد علِمنا الثَّرثارينَ والمتشدِّقينَ فما المتفيهقونَ؟ قالَ: المتكَبِّرونَ.
الراوي: جابر بن عبدالله | المحدث: الألباني | المصدر: صحيح الترمذي
الرقم: 2018 | خلاصة حكم المحدث: صحيح

المؤثر عن العرب [(الاندلسي، 2001، ص 2326). لهذا **ردَّ الزَّمْلَكاني** على عبارة الزمخشري القائلة بـ (يجوز لك توحيده) فالأفضل قول: (الأفصح توحيده). بل إنَّ ابن السراج عدَّه واجبًا (الأزهري، 2000، ص103)، ولكن لا يمكن الجزم بأنَّه هو من تفرَّد بهذا القول كما يزعم بعض النحويين (الأزهري، 2000، ص103)، وقد جاء في أصوله: "إذا قلت: (زيدٌ أفضل القوم) فقد أضفته إلى جماعة هو أحدهم، تزيد صفته على صفتهم وجميعهم مشتركون في الصفة.....، وأفضل هذه لا تثنى ولا تجمعُ ولا تؤنثُ وهي (أفضل) التي إذا لم تضفها صَحِبَتْها (منك) تقول: فلان خيرٌ منك، وأحسنُ منكَ". (9)

ومع ذلك فالوجهان جائزان على درجة سواء هذا ما عليه بعض النحويين (الأشموني، 1998، ص306)، وقد وقد ورد الوجهان في مواضع عدّة في الآيات القرآنية مثل قوله تعالى في الإفراد: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ﴾ (المائدة: 82) والمطابقة بجمع كقوله: ﴿إِلا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ (هود: 27) ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾. (الأنعام: 123) والحديث النبوي الشريف، "إلا أن أحدهما قد شاع في النظم والنثر وبعض مقتطفات الشعر العربي" (الجدبة، 2012، ص259).

أمَّا الذين جوَّزوا الوجهين كأبي منصور الجواليقي فقد جعلوا الأفصح المطابقة، مُعيبًا على ثعلب قوله فاخترنا أفصحهن، فكان ينبغي أن يجيء بالفصحى فيقول فصحاهن. فهذا الأفصح كما اشترط ذلك في فصيحه (ابن عقيل، د.ت، ص181). لكن إذا استعمل (أفعل) لغير غرض التفضيل وجبت المطابقة.

وقد ضمَّ الحديث النبوي الشريف «ألا أخبركم بأحبَّكم إليَّ وأقربكم مني مجالسَ يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقًا الموطَّؤون أكنافًا الذين يألفون ويُؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدكم منِّي مجالس يوم القيامة؟ أساوِئكم أخلاقًا الثرثارون المتفيقهون» مواضع أفعل المضاف إلى المعرفة، فاختُلِف في تخريجها هل هي للتفضيل في المواضع أجمع، فجيء بها بجواز الوجهين (الإفراد والتذكير في أحب وأقرب وأبغض وأبعد) وللمطابقة (أحاسنكم وأساوئكم) أم تحديد بعضها للتفضيل في (أحب وأقرب وأبغض وأبعد) بينما الآخر خرج من دائرة التفضيل لغرض التخصيص كما في (أحاسنكم وأساوئكم).

وتتلخص أقوال بعض النحويين في تباينها حول توجيه عبارة الزمخشري لهذه الحالة وبيان مراده منها في قوله: (وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام: «ألا أخبركم بأحبَّكم...)، فجاء ابن الحاجب معترضًا على عبارة الزمخشري فيظهر في قوله (وقد اجتمع الوجهان) أمران:

1. يقصد بذلك المعنيان، وهما كل من أفعل لغرض التفضيل وأفعل لمجرد التخصيص، مشيرًا بعدم استقامته من جهة المعنى.
2. حَمْلُ الوجهين (المطابقة وعدمها) في أفعل التفضيل باعتبار كلمة يجوز في قوله: (فأنت على الأول يجوز لك توحيده في التثنية والجمع)، فإن الجواز يشعر بوجود وجه آخر وهذا غير مستقيم أيضًا، فليس المقصود هاهنا لأنه سيأتي في موضع آخر، ولتأخير ذكره بعد ذكر المعنى الثاني.
3. يظهر أنَّ مراده المعنين -أعاد تأكيد ما قاله في بداية الاعتراض- فتوهَّم الزمخشري أن المطابقة وعدمها هي للوجه الثاني الخاص بأفعل لغرض التخصيص وهذا غير مستقيم أيضًا؛ لأنَّ الوجهين (المطابقة وعدمها) قد تقع في الوجه الأول - أفعل التي تأتي للتفضيل- وبيان ذلك أنَّ قول: أحاسنكم للمخاطبين هم المقصودون، وقد اشتركوا في حسن الخلق لكن زاد وفُضِّل بعضهم على بعض.

(9) مصدر سابق، 6/2.

بينما لا تقع في أفعل لغرض التخصيص فليس له إلا المطابقة. وبيان ذلك أنَّ قول: أحاسنكم للمخاطبين هم المقصودون، وقد اشتركوا في حسن الخلق لكن زاد وفُضِّل بعضهم على بعض، ولا يكون أحاسنكم للوجه الثاني (التخصيص) فإن حُمِلَ على التخصيص لا يكون الأحاسن للمخاطبين بل من غيرهم، ولا يكون الشركة في حسن الاخلاق لازمًا، مما يدل على أنَّ حمله على المعنى الثاني غير مستقيم.

فجاء **رَدُّ الزَّمْلَكاني على ابن الحاجب** في احتماله أن يكون الظاهر في مراد الزمخشري هنا وجهي جواز المطابقة والترك على قصد التفضيل لا التخصيص، فالمشاركة لا تشترط تحقيقًا، إن سأل أحدهم في كون المخاطبين محبوبون أجمع ومبغوضون أجمع؟ فحمل أفعل في جميع صوره في الحديث النبوي على التفضيل بوجهيه، والاشتراك حاصل على سبيل التوهم والتقدير، مؤكدًا على احتماله هذا بمثاله المضروب (الآية الكريمة- والجملة).

وثاني احتماله لا يمكن حَمْلُ أفعل في جميع صوره على التفضيل، فقد أثبت للحَسِنين الأخلاق حبه لهم وقربهم منه، وللسيئين الأخلاق بغضه لهم وبعدهم عنه، فاشتراك المخاطبين في حسن الخلق وسوئه ومحبته وبغضه وقربهم وبعدهم جَمْعٌ بين متنافيات؛ لذا حُمِل بعضها على التفضيل (أحب وأقرب) والآخر على التخصيص (أحاسنم وأساوئكم) لِيُمْكِنَ الجمع. وقد استدل الزَّمْلَكاني بتصريح الزمخشري في حواشيه على المفصل، وبقوله: على الوجه الأول لا يجوز يوسف أحسن أخوته. باعتبار أنَّ المفضَّل ليس بعض من المفضَّل منه هاهنا، ولذلك لم يمتنع حَمْلُ أفعل على التخصيص في هذا المثال.

أما تعليق النحويين وبعض شُرَّاح المفصَّل في مُراد الزمخشري فكان منهم من وجَّهه باختيار وجهي المطابقة وعدمها في أفعل التفضيل كابن هشام في قوله: "إذا كان أفعل التفضيل مضاف إلى معرفة ففي هذه الحالة جاز له المطابقة وعدمها، وعند ابن السراج أنه أوجب الإفراد والتذكير، فرُدَّ عليه بآية ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَاۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ (الأنعام: 123) على أنه لا ينصب المفعول مطلقًا (الأنصاري، 1954، ص281).

ومثله أبو حيان الأندلسي، فقد ذكر أن أفعل التفضيل إذا كان مضافًا إلى معرفة لا يخلو من التفضيل، فيكون بعض ما يضاف إليه، فتارة تفرد وإن أضيفت على جمع وتجمع. وجاء في الحديث المأثور بالإفراد (أحب وأقرب) وبالجمع (أحاسن) وعلى هذا القياس يجوز أن نقول: أخواك أحسن الثلاثة، وأحسنا الثلاثة... (الأندلسي، 2001، ص2325). وفي ثبوت الإفراد والمطابقة في لسان العرب ردٌّ على ابن السراج في (أكابر مجرميها) إذ زعم أنَّه يتعين الإفراد، والضمير العائد على المضاف إليه أفعل التفضيل مطابق (الأندلسي، 2001، ص2325).

ومن شُرَّاح المُفصَّل مظهر الدين الذي أشار إلى أنَّ المُراد من عبارة الزمخشري تجويز الوجهان في أفعل للتفضيل ليس غير (الزيداني، 2009، ص229).

ويرى يحيى العلوي الشيء نفسه، جاء أفعل التفضيل في بعض المواضع من باب ترك المطابقة، ومواضع أخرى من باب المطابقة. مُؤكِّدًا أنَّ الزمخشري لم يقصد في قوله السابق ما قاله ابن الحاجب من اجتماع المعنين: التفضيل بالزيادة في الخصلة والتخصيص، إنما أراد بالتمثيل بالحديث المأثور في المطابقة وعدمها، لا لغرض اجتماع المعنين. فردَّ عليه قائلاً: "وهذا فاسد فأنَّ الشيخ ما أراد بذكر الحديث إلا بتمثيل المطابقة وتركها، ولم يرد ذكر المعنيين أصلاً، كما زعم ابن الحاجب؛ لأنَّ المقصود هو الإبانة للمراد الإعرابي الذي تصدَّى لأجله، ولو أراد ذكر المعنى لساغ كما سنقرره" (ابن الحاجب، د.ت، ص ص 324، 325).

ومنهم من وجَّه باختيار المعنيين (التفضيل والتخصيص) في قوله: (وقد اجتمع الوجهان....) كالمرادي في حديثه عن أقسام المضاف إلى معرفة فمنها قسم يقصد به زيادته على ما أضيف إليه، فينوي فيه معنى مِنْ، وله وجهان هما: لزوم الإفراد والتذكير كالمجرد وهذا مذهب ابن السراج ومن وافقه، والثاني: أنه يجوز فيه الأمران:

المطابقة؛ لشبهه بالمعرف بأل، وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد؛ لنية معنى "من"، وهذا مذهب ابن مالك الذي استدل بقوله عليه الصلاة والسلام: "ألا أخبرُكم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة؛ أحاسنكم أخلاقا" فأفرد أحب وأقرب، وجمع أحسن. فمِنْ معناها مراد في المواضع الثلاثة. إلا أن المرادي ذكر أن الزمخشري جعل "أحاسنكم" من القسم الثاني الذي قصد به زيادة مطلقة؛ فلذلك جاءت جمع للزوم المطابقة، بخلاف أحب وأقرب، فإنهما مما نوى معنى "من"؛ فلذلك أفردهما (المرادي، د.ت، ص938).

وابن يعيش بقوله: "والشاهد فيه أنه وحد "أَحَبَّكُم"، و"أقربَكم" لأنه أراد المعنى الأولَ، وهو و"أفعلُ" الذي بمعنى التفضيل، لأنه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد، لا يُثنى، ولا يُجمع، ولا يؤنث. وجَمَعَ "أحاسنكم" وهو جمعُ "أحسَنَ" لأنه لم يُرِد به التفضيلَ، وإنّما المرادُ به الذاتُ نحو "الحَسَنُ". وكذلك "أبغضكم" و"أقربكم" وحّدهما؛ لأنّ المراد بهما التفضيلُ" (ابن يعيش، 2001، ص161).

ويقول ابن هشام: "إذا كان أفعل التفضيل مضاف إلى معرفة ففي هذه الحالة جاز له المطابقة وعدمها، وعند ابن السراج أنه أوجب الإفراد والتذكير، فرُدَّ عليه بآية ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَاۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ (الأنعام: 123) على أنه لا ينصب المفعول مطلقًا (الأنصاري، 1954، ص281).

وترى الباحثة أن مراد الزمخشري في اجتماع الوجهين لأفعل التفضيل في الحديث النبوي هما المطابقة وتركها، فقد ذهب إلى أنَّ أفعل التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه، وله معنيان: زيادته على المضاف إليه في الخصلة التي هو وهم فيها شركة، والثاني: الزيادة المطلقة بعيدًا عن التفضيل بل لمجرد التخصيص، مجوِّزًا وجهي المطابقة والترك في المعنى الأول، مستدلاً في اجتماع الوجهين بتمثيله بالحديث الشريف فأحب المحبوبين إلى الرسول وأقربهم منه منزلة أفضلهم وأحسنهم أخلاقًا، فالمقصود أصحاب الخلق الحسن الجامعيين للأخلاق الحسنة بأشكالها. وكما يقول العلوي: فمقصده هو الإبانة للمراد الإعرابي الذي تصدَّى لأجله، ولو أراد ذكر المعنى لساغ. وما ذكر الزَّمْلَكاني من أقوال أرى أنَّ الثاني منها الأوضح في التخريج في جعل أفعل في جميع المواضع للتفضيل، فيكون الاشتراك على سبيل التقدير.

الخاتمة:

بعد مناقشة بعض ردود الزَّمْلَكاني على الزمخشري وابن الحاجب في القسم الخاص بالأسماء في كتابه: (غاية المُحصَّل في شرح المُفصَّل) توصل البحث إلى ما يلي:

1. تنوع ردود الزَّمْلَكاني على الزَّمَخْشَرَي فيما جاء في هذا المبحث المتصل بأصناف الاسم في أكثر من موضع، فشملت ردًّا على حدٍّ مُطْلَقٍ احتيج إلى تقييد أو عبارات أشكلت على الشارح فَحُمِلتْ على غير وجه الصواب، فضلاً عن تناوله لأقسام وأنواع بعض الأبواب النحوية.
2. التعرف على مواضع الاتفاق والاختلاف بين العلماء النحويين الزملكاني وابن الحاجب والزمخشري فيما يتعلق بأقسام الاسم.
3. كانت جهود الزملكاني، تنحى نحو التيسير في اللغة وتوضيح المسائل النحوية، حيث كان رأيه الأوضح في التخريج مثل: جعل أفعل في جميع المواضع للتفضيل.
4. لم يتبع الزملكاني في آرائه النحوية مدرسة نحوية خاصة، بل كان في ردوده ومعارضاته يتبع ما يراه الأصوب، وبما يوافق الأدلة، ومتبعاً شيخه ابن الحاجب في تأييد آرائه أو معارضتها.

5. اعتمد الزملكاني في عرض الموضوعات النحوية على إظهار الآراء المخالفة والمعارضة، والحكم عليها، وإبداء رأيه فيها.
6. يظهر من ردود الشارح الاتِّكال على الجانب المنطقي والفكر الفلسفي تارة، وبذهابه مذهب شيخه ابن الحاجب تارة بالاستشهاد والنقل بما ذكر صراحة، أو ضمنًا من غير إشارة لذلك.
7. إحاطة الزملكاني بآراء النحويين، وقدرته على تقديم آرائه المختلفة والتي حظيت بموافقة وتقدير عدد منهم وخاصة العلوي والرضي والحمصي وغيرهم.
8. نجاح الشارح الزملكاني في سد العديد من الثغرات والمسائل الإشكالية التي كانت بين شيخه ابن الحاجب والزمخشري في موضوعات الاسم وإعراب الاسم.
9. إنَّ الافتقار في بعضِ عبارات الزمخشري إلى التفسير والتوضيح سببٌ في إلباسها دلالة ليست لها عند الشُّراح ومنهم الزَّمْلَكاني.

التوصيات والمقترحات.

استنادا إلى نتائج الدراسة توصي الباحثة وتقترح الآتي:

1. دعوة الباحثين إلى دراسة منهج الزملكاني وآرائه النحوية، وإعادة الاعتبار لمكانته وقيمته الأدبية.
2. عدم التوسع في شرح الاختلافات النحوية، والاكتفاء بالمسائل الشائعة التي تهم متحدثي اللغة العربية في عصرنا الحالي.
3. عمل دراسة بحثية عن الردود التي قام بها الزملكاني على علماء نحويين آخرين.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير. (1420هـ= 1999م). البديع في علم العربية. تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- ابن الحاجب. أبو عمر عثمان. (د. ت). الإيضاح في شرح المُفَصَّل. تحقيق: موسى بناي العليلي. د.ط. العراق: إحياء التراث الإسلامي.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (1420هـ = 1999م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ط2. د.م: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د. ت). الخصائص، ط4. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن عقيل. عبد الله بن عبد الرحمن. (د. ت). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط. القاهرة: دار الطلائع.
- ابن مالك. محمد بن عبد الله الطائي الجيَّاني. (1387هـ = 1967م). الألفية د. ط. مكة المكرمة: دار التعاون.
- ابن مالك. محمد بن عبد الله الطائي الجياني. (د. ت). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق: محمد كامل بركات. د. م: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- ابن معطِ. يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور. (د. ت). الفصول الخمسون في النحو. تحقيق: محمود الطناحي. د.ط. د.م: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ابن يعيش. موفق الدين. (1422هـ=2001م). شرح المُفصَّل. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمي.

- الأزهري. خالد. (1421هـ، 2000م). شرح التصريح على التوضيح. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الاستراباذي. رضي الدين. (1417هـ = 1996م). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: يحيى بشير مصري. ط1. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- إسماعيل الأصبهاني. (1415هـ = 1995م). إعراب القرآن، قدَّمتْ له ووثَّقَتْ نصوصه: فائزة بنت عمر المؤيد، ط1. الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية.
- الأشموني. نور الدين. (1419هـ=1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. قدَّم له ووضع هوامشه: حسن حمد. إشراف: إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأنباري أبو البركات. (1420هـ= 1999م). أسرار العربية. تحقيق: بركات يوسف هبُّود. ط1. بيرت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- الأندلسي. أبو حيان. (1405هـ = 1985م). النُّكت الحسان في شرح غاية الإحسان. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الأندلسي. أبو حيَّان. (1422هـ = 2001م). تفسير البحر المحيط. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد النوقي، أحمد النجولي الجمل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأنصاري. جمال الدين ابن هشام. (1374هـ = 1954م). شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط7. مصر: مطبعة السعادة.
- الأنصاري. جمال الدين ابن هشام. (1422هـ = 2001م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: عبد الغني الدقر. د.ط. سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.
- الأنصاري. جمال الدين ابن هشام. (د. ت). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. د.ط. بيروت: المكتبة العصرية.
- البطليوسي. ابن السيِّد. (د.ت). الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي. د.ط، (د.م، د.ن).
- البغدادي. إسماعيل باشا. (1423هـ =2002م). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. د.ط.استانبول: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، 1951م) طبعة أخرى بواسطة بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- بهاء الدين عبد الرحمن، (2006م) حول تاء التأنيث، تاريخ الدخول: 11/17/ 1441هـ، الساعة 12.48م. من موقع شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية، http: //www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=12466
- الثعلبي الزرعي. شهاب الدين أحمد. (1438هـ =2017م). شرح الجرجانية في النحو لعبد القاهر الجرجاني. اعتنى به: محمد عبد العزيز عبد الخالق. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الجدبة. أحمد إبراهيم. مهرة، بسام حسن. (1433هـ = 2012م). صيغة افعل التفضيل في القرآن الكريم. (دراسة نحوية). المجلد 20، العدد 2، يونيو. مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية.
- الجرجاني. عبد القاهر. (1402هـ = 1982م). المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق: كاظم بحر المرجان. د.ط. العراق: دار الرشيد للنشر.
- الجندي. أحمد محمود. (1427هـ = 2006م). الإقليد في شرح المُفصَّل. دراسة وتحقيق الجزء الأول من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء. تحقيق: محمد عثمان بن طاهر، يوسف حسين بادي، علي نور الدين سالم. رسالة ماجستير. مصراته. جامعة 7أكتوبر. كلية الآداب.

- الحموي. ياقوت. (1413هـ = 1993م). معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الاسلامي.
- الخوارزمي. صدر الأفاضل. (د. ت). التخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. د.ط. مكة المكرمة: دار الغرب الإسلامي.
- الرضي الاستراباذي. (1402هـ = 1982م). شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ركن الدين الاستراباذي. (1425هـ = 2004م). شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود. ط1. د.م، مكتبة الثقافة الدينية.
- الزركشي. بدر الدين. (1376 هـ = 1957م). البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- الزَّمخشري. جار الله. (1425هـ =2004م). المُفَصَّل في صنعة الإعراب. تحقيق ودراسة: فخر صالح قدارة. ط1. عمَّان: دار عمَّار.
- الزمخشري. جار الله. (1428هـ = 2007م). الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل. ط3. بيروت: دار الكتاب العربي.
- الزَّمْلَكَاني. عبد الواحد. (1423هـ =2002م). غاية المُحَصَّل في شرح المُفصَّل. (قسم الأسماء). تحقيق: ندى السيِّد الساعي. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- زيدان. عبد الجبار فتحي. (1431هـ = 2010م). بحث منشور في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 10 العدد2.جامعة الموصل: كلية التربية الأساسية.
- الزيداني. مظهر الدين. (1430هـ = 2009م). المُكْمِل في شرح المُفَصَّل (قسم الأسماء). دراسة وتحقيق: علي أحمد سلامة الشروش. رسالة دكتوراه. الجامعة الأردنية. كلية الدراسات العليا. عمَّان.
- السهيلي. أبو القاسم عبد الرحمن. (1412هـ= 1992م). نتائج الفكر في النحو. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- سيبويه. عمر بن عثمان. (1408هـ = 1988م). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. د.ط. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيرافي. أبو سعيد. (1429هـ = 2008م). شرح كتاب سيبويه. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- السيوطي. جلال الدين. (د. ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. د.ط. مصر: المكتبة التوقيفية.
- الشلوبين. أبو علي. (1402هـ =1982م). حواشي المُفَصَّل من كلام للأستاذ أبي علي الشلوبين. تحقيق: حماد بن محمد الثمالي. إشراف: يوسف عبد الرحمن الضبع. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- الطبري. محمد بن جرير. (1420هـ=2000م). جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- العكبري. أبو البقاء. (د.ت) التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي. د.ط، د.م: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- العلوي. يحيى بن حمزة. (1426هـ = 2005م). المُحَصَّل في كشف اسرار المُفَصَّل (السفر الثاني). تحقيق: سليمان بن سليمان عبد العزيز الراجح العنقري. رسالة دكتوراه. الرياض. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. كلية اللغة العربية.

- الفارسي. أبو علي. (1389هـ= 1969م). الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود. ط1. جامعة الرياض: كلية الآداب.
- الفارسي. أبو علي. (1423هـ = 2002م). المسائل العسكريات في النحو العربي. تحقيق: علي جابر المنصوري. الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع.
- القرافي. شهاب الدين. (1402هـ= 1982م). الاستغناء في أحكام الاستثناء. تحقيق: طه محسن. د.ط. مطبعة الإرشاد: بغداد.
- القرطبي. شمس الدين. (1384هـ = 1964م). الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط2. القاهرة: دار الكتب المصرية.
- القرطبي. مكي بن أبي طالب. (1405هـ = 1985م). مشكل إعراب القرآن. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الموزوعي. جمال الدين بن نور الدين. (د. ت). مصابيح المغاني في حروف المعاني. تحقيق: عايض نافع العمري، د.ط. د.م: دار المنار.
- النَّحاس. أبو جعفر. (1409هـ = 1989م). معاني القرآن، محمد علي الصابوني. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- الهمذاني. المُنْتَجَبُ بن أبي العز. (1427هـ = 2006م). الفَرِيدُ في إعراب القرآن المجيد. تحقيق وتعليق: محمد نظام الدين الفتيح. ط1. المدينة المنورة: دار الزمان للنشر والتوزيع.